**جامعة عمار ثليجي – الأغواط**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم العلاقات الدولية**

**الـمـوضــوع:**

# إستراتيجية القوى الكبرى في حوض المتوسط في ظل التحديات الأمنية (2020/2011)

**مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص علاقات دولية**

***إعداد الطالب :** ***احمد براكتية**

***إشراف:** *** د. دحماني العيد**

**لجنة المناقشة:**

الدكتور.....رابح خليفي.....رئيسا

الدكتور.....دحماني العيد.....مشرفا و مقررا

الدكتور.....بورابعة محفوظ.....عضوا مناقشا

**الـسنـة الـجـامـعيـة: 2020/2019**

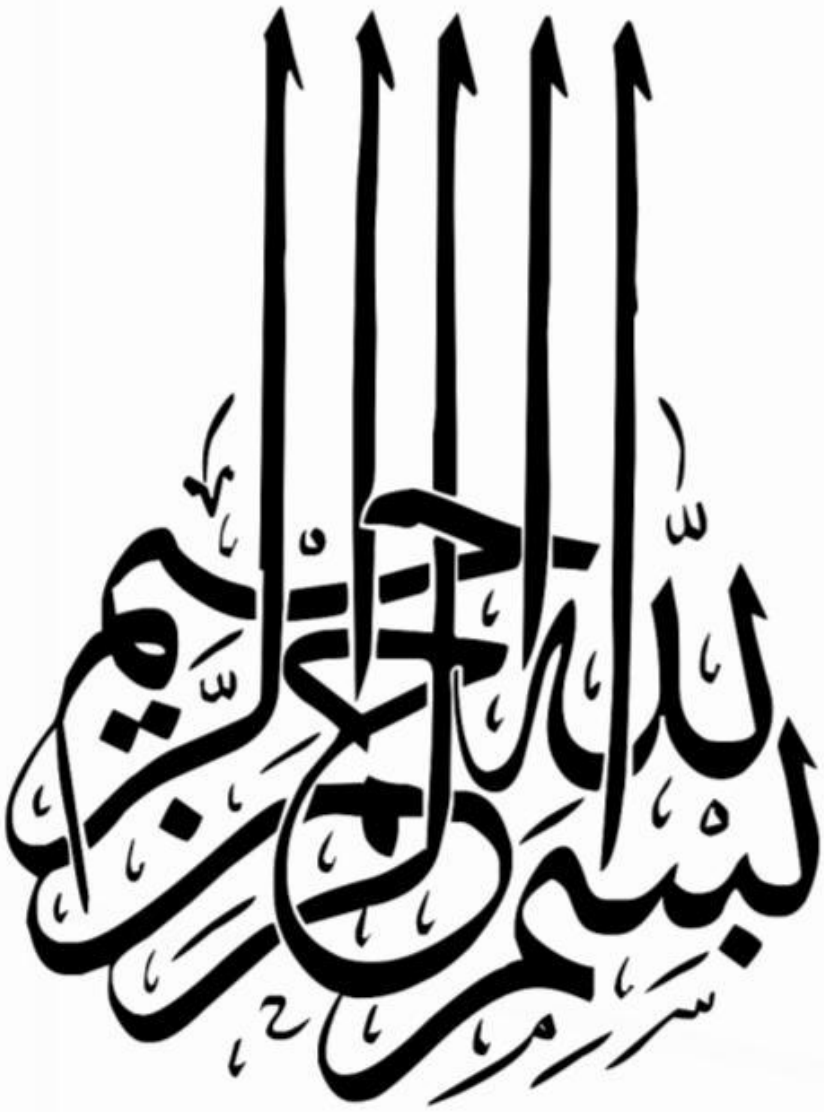
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم والبصيرة بعون الله وتوفيقه تمت كتابة هذه المذكرة أملين أن نكون قد وفقنا في عملنا المتواضع هذا و كما نأمل أن نكون عند حسن ظن من كان خير عون في هذا العمل.

إلى أستاذي الفاضل دحماني العيد المشرف على هذه المذكرة لك مني الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير .

الدكتور سالم شرماط لك مني الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير ودمت لنا الشعاع المنير جزاك الله عنا كل خير والشكر موصول إلى كافة أساتذة العلوم السياسة بجامعة عمار ثليجي بالأغواط والذين أشرفوا على تكويننا طيلة هذه المسيرة الدراسية .

# الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم

و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية .

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى :

الدرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي ، لك أقدم وسام الاستحقاق ، أنت أبي العزيز أطال الله عمرك .

رمز العطاء ، إلى ذروة العطف والوفاء لك يا أجمل حواء ، أنت أمي الغالية أطال الله عمرك.

إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء.

زملاء الدراسة دفعة العلوم السياسية إلى كل الأصدقاء والأحبة

إلى من يسهر الليالي من أجل فكرة يؤمن بها، أو غاية فيدعو إليها، أو هدف يسعى إلى تحقيقه لا يبتغي به إلا وجه الله ومنفعة الناس ، و أتمنى من صميم قلبي أن يكون في حسن تطلعات الأساتذة و الطلبة الباحثين، أرجو أن يكون هذا الجهد عونا وسندا لمن يهوى المعرفة وتقصي الحقائق وذخرا لي في ميزان حسناتي بمشيئة الله .

**أحمد براكتية**

**الملخص:**

ان تنافس القوى الكبرى في حوض المتوسط وعلى اختلاف استراتيجياتهم في المنطقة فإنها تتقاطع في معظمها حول مصادر الطاقة ومصادر الثروة بالإضافة الى توظيف التوجهات الجديدة لكل دول القوى الكبرى وفق أجندتها في سياستها الخارجية فتتمثل الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط في محاولة حصار المد الإسلامي واستعادة دورها التاريخي في شرق التوسط أما الاستراتيجية الأمريكية فتتمثل أساسا في محاولة حماية وضمان بقاء مصالحها في المنطقة ومنع الانتشار الروسي في المنطقة، ونظرا للأهمية الجيوسياسية التي تحظى بها المنطقة، التي تعتبر مجالا حيويا ومخزون طاقوي يجعل كلا من روسيا وأمريكا تتنافسان عليه بشدة، كما يبدو وضحا الاهتمام الأوروبي بغرب المتوسط من خلال الاستراتيجية المزدوجة التي تتمثل في إقامة مشاريع التعاون مع دول الضفة الجنوبية من جهة وتعزيز قواتها البحرية للحفاظ على نفوذها والتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة العابرة لحوض المتوسط وتستهدف الدول الأوروبية.

**Summary:**

The great power rivalry in the Mediterranean basin, and with all their strategies in the region, is mostly intersecting on energy sources and sources of wealth, as well as employing the new orientations of all the major powers according to their foreign policy agenda. Russia's strategy in the eastern Mediterranean is to try to blockade the Islamic tide and restore its historical role in The Middle East as for the American strategy, is mainly to try to protect and guarantee the survival of its interests in the region and to prevent the Russian deployment in the region, and because of the geopolitical importance of the region, which is a vital area and a strong stock that makes both Russia and America very competitive. Europe's attention to the West Mediterranean also seems to be made clear by the twin strategies of cooperation with the countries of the South Bank, on the one hand, and strengthening their naval forces to maintain their influence and counter new security threats across the Mediterranean that target European countries.

# فهرس المحتويات

**فهرس المحتويات:**


| | |
|---|---|
| واجهة | |
| بسملة | |
| شكرو عرفان | |
| إهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| مقدمة | أ–م |
| **الفصل الأول : التأصيل النظري للأمن والمفاهيم المرتبطة به** | |
| **المبحث الأول: مفهوم الأمن**..... | 15 |
| المطلب الأول: تعريف الأمن. ..... | 15 |
| المطلب الثاني: الأمن اصطلاحا ..... | 17 |
| **المبحث الثاني: الأمن التقليدي والأمن اللين**..... | 18 |
| المطلب الأول: المنظور التقليدية للأمن..... | 19 |
| المطلب الثاني: المنظور اللين للأمن ..... | 37 |
| **المبحث الثالث: مرتكزات الأمن** ..... | 41 |
| المطلب الأول : الأمن الشخصي والغذائي ..... | 41 |
| المطلب الثاني: الأمن الغذائي والصحي ..... | 43 |
| المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي والبيئي والسياسي..... | 46 |
| **الفصل الثاني :الأهمية الدولية الجيواستراتيجية والجيوسياسية لحوض المتوسط** | |
| **المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لحوض المتوسط** ..... | 52 |
| المطلب الأول : الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط..... | 52 |
| المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية ..... | 56 |
| **المبحث الثاني : الأهمية الجيو إستراتيجية لحوض المتوسط**..... | 57 |
| المطلب الأول : الأهمية الجيو استراتيجية و الإقتصادية لحوض المتوسط..... | 57 |
| المطلب الثاني : الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط..... | 60 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث : التحديات الأمنية في حوض المتوسط**..... | 61 |
| المطلب الأول: الأزمات والنزاعات الإقليمية ..... | 61 |
| المطلب الثاني : أهم التهديدات الأمنية في حوض المتوسط..... | 63 |
| **الفصل الثالث: طبيعة ومظاهر منافسة القوى الكبرى في حوض المتوسط** | |
| **المبحث الأول: تنافس القوى التقليدية**..... | 73 |
| المطلب الأول :النفوذ الأمريكي في حوض المتوسط ..... | 73 |
| المطلب الثاني :النفوذ الفرنسي في بعده التقليدي في حوض المتوسط ..... | 74 |
| المطلب الثالث : التحركات الروسية في حوض المتوسط..... | 76 |
| **المبحث الثاني: تنافس القوى الصاعدة ( الحديثة)** ..... | 77 |
| المطلب الأول : التواجد التركي في حوض المتوسط..... | 77 |
| المطلب الثاني : الاطماع الإسرائيلية في حوض المتوسط ..... | 83 |
| المطلب الثالث : التدخل المصري في المنطقة..... | 90 |
| **المبحث الثالث: انعكاسات تحديات حوض المتوسط على دول المنطقة**..... | 94 |
| المطلب الأول : الانعكاسات الأمنية..... | 94 |
| المطلب الثاني : الانعكاسات السياسية..... | 97 |
| المطلب الثالث : الإنعكاسات الاقتصادية..... | 98 |
| خاتمة ..... | 102 |
| قائمة المصادر و المراجع..... | 106 |

# مقدمة

**مقدمة:**

يُعرف حوض البحر الأبيض المتوسط بأنّه مركز الساحة الدولية، ومع الوقت انتقل ثقل الأحداث للمحيط الأطلسي، ثم انتقلت الساحة المركزية للمحيط الهادئ، ونظرا انّ حوض البحر المتوسط منطقة تتفاعل فيها العديد من الاحداث بحكم المتغيرات الدولية التي تؤثر في دول المنطقة لأنّها تشكل أيضا جزءا مهما من النظام الدولي من خلال مؤثراتها الأمنية والسياسية وفي هذا الصدد شهدت المنطقة خلال العقد الأخير احداثا مفصلية في استقرار المنطقة منها ما هو مرتبطا بالبيئة الداخلية للدول والتي تجسدت في التحولات السياسية وتغيير نظام الحكم والتي انتهى بعضها الى أزمات سياسية ، مما جعلها منطقة استقطاب لكثير من التهديدات الأمنية سواء منها التماثلية او اللاتماثلية وفي عجز الدول على التحكم في إدارة ازماتها فسح المجال امام كثير من الدول التقليدية للعودة الى المنطقة بالتدخل المباشر امنيا وسياسيا وانضمت العديد من الدول أيضا التي اكتشفت أهمية المنطقة بالنسبة لها والتي يصطلح عليها بالدول الصاعدة مما اطل في عمر الازمات وازدادت تعقيدات التهديدات على الدول المتدخل فيها ودول الجوار.

يُشكل البحر الأبيض المتوسط أهمية كبيرة في استراتيجية القوى العظمى والقوى الإقليمية المجاورة وتخضع هذه الأهمية للمتغيرات التي تفرزها التحولات الدولية في كل مرحلة من مراحل العلاقات الدولية وبما انّ حوض المتوسط احد المجالات الجيواستراتيجية لتوسطه ثلاثة قارات ومنطقة ذات أبعاد حيوية ، تجارية واقتصادية، مما أوجد شكلين من الصراع والتنافس في بحر المتوسط بين الدول الكبرى التي ترغب في التحكم وبناء النفوذ حيث يتمثل الشكل الأول في منطقة غرب المتوسط الذي يتركز نشاطه بين الدول المغاربية والدول الأوربية اذ تسعى هذه الأخيرة إلى الحفاظ على علاقاتها التاريخية بالدول المغاربية في ظلّ المنافسة الأمريكية لها ويتمثل الشكل الثاني في منطقة شرق المتوسط الذي له أيضا

أهمية جيوسياسية كبيرة حيث التنافس بين روسيا وأمريكا بعد تغير التوجهات الروسية بالتركيز على العمق الاستراتيجي .

**1. مبررات الدراسة:**

من جملة الأسباب التي دفعت بي إلى البحث في هذا الموضوع المتمثل في إبراز أهمية في انه مع انتهاء الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأميركية، بدأت النقاشات المتعلقة بالنظام العالمي والإقليمي تسير بكل ما يمكنها من سرعة وبصورة عامة، تتأسس النقاشات التي تُطرح في إطار مرحلة ما بعد الهيمنة، على تصورات المرحلة الجديدة وديناميكياتها في العديد من المناطق حيث تضمن منطقة حوض المتوسط بدخول فواعل جديدة من جهة وتفاعل الاحداث الداخلية للدول المأزومة من جهة ثانية وقد اعتبرت الأزمة السورية على أنّها بداية هذه المرحلة حيث بدأت بالتدخل الروسي في سوريا مؤشرا على الدور الحاسم وعاملًا مهمًا في النقاشات حول التغيير على المستويين العالمي والإقليمي.

**أ. المبررات الموضوعية**

يأخذ التنافس الدولي في المنطقة على الثروات النفطية بعدا كبيرا في الأوضاع التي آلت اليها دول حوض المتوسط المتدل فيها ، فاليوم وفي ظل اقتصاد السوق، ترى الشركات العالمية صاحبة الثروات التي تضاهي ثروات الدول، هي الأخرى تدخل ميدان التنافس، وإن كانت تقف خلف دول باحثة عن النفوذ والسيطرة، وهو موضوع يزيد من تعقيد الصراع الغازي، قياسا بمثيله النفطي.

فالصراع من أجل النفط كان يقوم على الغزو والسيطرة المباشرة على جميع أراضي الدولة، إلا أنه وفي الوقت الحالي، من الصعب القبول بنظرية الاحتلال لجميع أراضي الدولة المالكة لثروة ما، كما كان يجري في السابق، وإنما يكفي احتلال الحقل الغازي، عبر شركات تملك من المال والتقنية، ما لم تملكه دولة، مما يؤهلها لأن تكون هي المفاوض في ترسيم

الحدود واقتسام حقول الغاز بينها وبين غيرها من الشركات، تبعا للتسهيلات التي تقدمها البلدان التي تقع ضمن حدودها البحرية تلك الحقول.

**ب. المبررات الذاتية :**

من خلال محاولتي الجادة في توظيف النظريات و مدى قوة و استيعاب مناهج البحث وإثراء المكتبة الجامعية بما تتضمنه هذه ال د راسة من معارف و معلومات حول اثر صراع القوى الكبرى على حوض المتوسط ،ما يدفعني إلى معالجة هذا الموضوع هو محاولة فهم واقع التحولات في السياسات الخارجية للدولة الكبرى وكشف الغموض الذي يطغى على طبيعة واسباب الصراع و المساهمة في اعطاء نظرة استشرافية لأبعاد الصراع واثاره المحتملة على المنطقة .

**2. أهمية الدراسة:**

تتناول هذه الدراسة التحليلية أهمية منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، والنفوذ العسكري للقوى الكبرى والصراع القائم بينها مع محاولة استظهار الابعاد الامنية والاقتصادية والسياسية لهذا الصراع خصوصا مع بروز بعض الدول كتركيا كطرف فعال في الصراع وقد شكلت المنطقة أهمية كبيرة في المراكز البحثية والأكاديمية بهدف التوصل الى مخرجات الوضع في حوض المتوسط ، كما تصدر الموضوع قضايا المؤسسات الدولية والهيئات الأممية في محاولة منها لتسوية الملفات الأمنية العالقة بالمنطقة وحل النزاعات الداخلية والإقليمية الى جانب احتواء التهديدات التي تستقطب المنطقة .

**3. أدبيات الدراسة:**

عرف حوض المتوسط بمختلف مشكلاته محاولات عديدة ودراسات متنوعة أهمها الدراسات الأمنية وتليها دراسة التنافس الدولي في المنطقة من ابرز هذه الدراسات ما يلي :

**أ. دراسة في تأثير الخلافات الامريكية الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، سنة 2007**

هذه الدراسة لـ ناظم عبد الواحد الجاسور ، حيث قسم عمله إلى قسمين تطرق في القسم الاول منه إلى المشاريع الاوروبية الامريكية لاحتواء الوطن العربي على غرار الابعاد السياسية و الاقتصادية كمشاريع الشراكة أما في القسم الثاني تطرق إلى المنظور الامريكي الاوروبي ألمن الخليج لما بعد احتلال العراق ،وميلاد مشروع الشرق الاوسط الكبير،

**ب. دراسة في موضوعية البعد المتوسطي للأمن الجزائري. سنة 2005**

هذه الدراسة لــ عبد النور بن عنتر ، الذي تطرق فيها إلى التحولات التي عرفها الامن و ارتكازه على التحولات الامنية –الاطلسية انطلاقا من أهدافها الخفية و انعكاسها على الامن القومي الجزائري في ظل التنافس الفرنسي–الامريكي في منطقة المغرب العربي وقد تمحورت الإشكالية حول: كيف ساهمت التهديدات البيئية كمصادر تهديد مضاعفة في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى توسيع الحقل المعرفي للدراسات الأمنية؟ الا ان الدراسة لم تتناول الأوضاع الجديدة في شروق المتوسط وهذا ما يمنحنا فرضة دراستها والتعمق فيها.

**ج. دراسة في : التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية**

هذه الدراسة لـ شاكري قويدر ، حيث تناول تأثيرات العالم على المنطقة من خلال طرح تساؤلاته حول : ما هي الأطر النظرية والمفاهيمية لمفهوم الأمن ودراساته في العلاقات الدولية ؟ ، وماذا ترتب عن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في المتوسط بين التوجه الأوروبي والدول المغاربية ؟ إلى أي مدى يمكن أن نعتبر أن التحولات الجديدة في دول الربيع العربي ساهمت في بلورة وصياغة الأمن في المنطقة المغاربية والمتوسطية عموما ؟

## 4. المشكلة البحثية:

شهدت منطقة المتوسط علاقات تنافسية بين القوى الكبرى التقليدية والقوى الكبرى الصاعدة اتسمت بالتعاون تارة وبالتنافس على حماية المصالح في خضم تصادم الادوار وتباين الاهداف تارة أخرى، ومن هنا فإن صياغة التساؤل العام حول الموضوع فيما يلي:

**ما هي استراتيجية القوى الكبرى في حوض المتوسط في ظل التحديات الأمنية؟**

ويندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة تساؤلات فرعية.

– ما هي طبيعة التهديدات الأمنية التي تسببت في تنامي التنافس الدولي بين القوى الكبرى التقليدية والصاعدة في حوض المتوسط بعد 2011؟

– إلى أي مدى ساهمت الشراكة بين القوى الكبرى في تفعيل أهمية المجال الحيوي للمتوسطي ؟

– ماهي مظاهر الصراع في حوض المتوسط وماهي أثر الصراع على دول المنطقة ؟

**حدود المشكلة:**

**سنعالج المشكلة البحثية المثارة وفق المجالات الدراسية التالية:**

ابتداء من احداث 2011 وهي مرحلة التحولات السياسية في منطقة الحوض المتوسطي من ثورات داخلية واحتدام الصراع.

**المجال المكاني** :تضم الدراسة الدول المطلة على حوض التوسط شرقا وغربا.

**المجال الموضوعي** : تتناول الدراسة الجانب الاقتصادي الامني والسياسي في إطار التحولات السياسية و الاقتصادية التي مست منطقة الحوض المتوسط.

5. **فرضيات الدراسة** :

إن محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة تستدعي وضع جملة من الفرضيات وهي كالتالي:

أ. تؤدي التهديدات الأمنية بمختلف مستوياتها في المناطق الحيوية من العالم الى تمركز القوى الكبرى حولها، مما يساهم في توسع مجال التنافس والمصالح ويقوض دور الدولة .

ب. كلما كان المجال الحيوي للمتوسط هاما كان وزنه الجيوسياسي أساسا لقيام الاستراتيجية للقوى الكبرى التقليدية والصاعدة في حوض المتوسط.

ج. كلما كانت السياسات الامنية في منطقة المتوسط تأخذ بأبعاد الامن الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي كلما استطاعت احتواء هذه التهديدات الجديدة.

6. **أدوات الدراسة:**

أ. **الإطار المفهومي**

– **الاستراتيجية** : يعرف كلوزفيتش الإستراتيجية بأنها" :فن استخدام الاشتباك، من أجل هدف الحرب"[1] أما كراسة التدريب المشترك الصادرة سنة 1902 فتعرف الإستراتيجية بأنها : "فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر العدو إلى المعركة".[2] في حين يعرفها فوش على أنها" :فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها ".[3] كما يعرفها ليدل هارت" :هي فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، لكن ليدل هارت عدل هذا التعريف بمجرد دراسته لحقيقة كون تعريفه لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في حجمها وعددها.[4]

– **الجيواستراتيجية والجيوسياسية** : هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير الجغرافية الأساسية للدولة، لاستخدامها في إعداد الخطط الاستشرافية المستقبلية (الاستراتيجية ) في مختلف المجالات وبخاصة تلك المتعلقة بالحروب أما بالنسبة للجيوسياسية فهي وفق معجم روبير دراسة العلاقات بين المعطيات الطبيعية للجغرافيا وسياسة الدول .بمعنى أن المعطيات الجغرافية المختلفة( موارد، موقع، تضاريس) باعتبارها من عوامل قوة الدولة وتلعب دو را حتمياً في توجيه سياسة الدولة الخارجية.[(i)]

---

[1] كارل كلوز فيتش .**عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر الإمامي، بيروت، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997 ،ص175

[2] إدوارد، ميد إيدل .**رواد الإستراتيجية الحديثة**، ترجمة محمد عبد الفتاح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1956،ص 231

[3] المرجع السابق، ص232 .

[4] ليدل ,هارت .**الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة هيثم الأيوبي، بيروت، دار الطليعة، 1967 ،ص397 .

- **القوى العظمى** : يدل هذا المصطلح على وجود تراتبية هرمية للقوى بين الدول والقوة العظمى هي دولة تؤدي دورا قيادياً حاسماً في النظام العالمي وتتمكن من كسب ولاء دول أخرى ، حيث بإمكان القوة العظمى أن تفرض في إطار دائرة نفوذها ا ردتها السياسية على الدول الأصغر، وهي لا تملك فقط القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافات بعيدة عن أراضيها ، ولكنها تملك أيضاً موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها.[ii]

- **توازن القوى** : تقوم النظرية التقليدية في العلاقات الدولية، على تعادل النفوذ السياسي والإمكانات الاقتصادية والقوى العسكرية بين دولتين أو أكثر في المستوى الإقليمي، وبين الدول العظمى والتكتلات العالمية الكبرى في المجال الدولي وذللك بهدف منع هيمنة وسيطرة أي طرف والحؤول دون نشوب حرب إقليمية أو عالمية.[iii]

- **النظام الدولي:** مجموع العناصر أو الوحدات المنظمة تعمل في إطار الاعتماد المتبادل من دون إلغاء شخصية أو هوية الوحدات، هذا ويمكن أن يكون النظام مرنا كما يمكن أن يكون جامدا بالإضافة إلى ذلك قد يكون هذا النظام مستقرا أو غير مستقر.[iv]

-**الصراع:** تتميز ظاهرة الصراع الدولي عن باقي ظواهر العلاقات الدولية بالتعقيد بسبب تعدد أبعادها و تداخل مسبباتها و مصادرها و تشابك تفاعلاتها و تأثيراتها المباشرة و غير المباشرة، ومن الأمور التي يجدر التنويه بها هو إمكانية الخلط بين بعض المفاهيم المرتبطة بظاهرة الصراع كمسألة لتفريق بين الصراع و الحرب الخ... فالصراع في صميمه هو تصادم بين الإرادات الوطنية و التنازع الناتج عن اختلاف الدول في الدوافع و التصورات و الأهداف و التطلعات الشيء الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق .و من المفاهيم المرتبطة بالصراع و المعبر عنها بالخصومة و تصارع الإرادات وذلك وفق خطورتها مفهوم التوتر، الأزمة، النزاع و الحرب.[1]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت : جامعة الكويت ، 1982، ص. 213.

**منطقة المتوسط:** يعرف البحر الأبيض المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، حيث يطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط، أما الأتراك فسموه أكنديز التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثره زبد أمواجه، واشتق اسم البحر الأبيض المتوسط من توسطه الأرض وتوسط قارات العالم القديم وهي أسيا، إفريقيا، أوروبا ، و يتموقع بموقع استراتيجي هام[1].

من خلال التعريفات المختلفة لمنطقة المتوسطية و الدول المتوسط يمكن القول بوجود معيارين لتعريف الدول المتوسطية وهما المعيار الجغرافي والمعيار الاستراتيجي[2]

**ب. الاطار النظري :**

يتم الاعتماد على الأدوات و التقنيات المقاربات قصد الوصول إلى الهدف المنهجي، تمت الاستعانة بمختلف هذه المقاربات:

- **<u>النظرية الواقعية</u> :**

يعتبر النظام الدولي في نظر الواقعية السياسية بمثابة غاية نتيجة غياب السلطة المركزية التي تفرض إرادتها على الكل من خلال السلطة التي من المفروض تمتلكها ولان العلاقات الدولية تتسم بالفوضى في مقابل محدودية تأثير الأخلاق والمبادئ لذا الحقيقة الأساسية في العلاقات بين الدول هي القوة مما يعني أنّ الدولة تعمل دائما على زيادة قوتها اتجاه محيطها، والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها أعداء محتملين ان لم يكنوا فعليين ، أما الصداقة فهي تعبر عن تقاطع مصالح بينهماوجاءت معظم الافتراضات الواقعية ورؤيتهم للسياسة الدولية في كونها ركزت على الصراع السياسي الدولي للهيمنة،

---

[1] تباني وهيبة ،"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي –دراسة حالة الإرهاب ".مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .جامعة تيزي وزو :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،،2004،ص47

[2] محمد السيد سليم،العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية، الرياض :مطابع جامعة سعود،دون طبعة ، 1991 ،ص1

الذي هو وراء كل العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يحدد دينامية تلك العلاقات بشكل كبير.[1]

كما يرى " كينيث والتز" أنّه لكي تحافظ الدولة على وجودها في السياسة الدولية تحت ظل نظام الفوضى لابد عليها اكتساب المزيد من القوة اللازمة والكفيلة بالبقاء عليها ولهذا تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن وزيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك إلى وضع الأمن في خطر بينما تشدد الواقعية الجديدة على أهمية البنية في النظام السياسي الدولي ودور هذه البنية في التأثير على سلوك الدول سواء كانت في نظام الثنائية القطبية أو متعدد الأقطاب.

يُعتبر مفهوم المصلحة أداة تحليل رئيسية في فهم السياسة الدولية حيث تعرف المصلحة دائما بلغة القوة ومنه فإنها تحدد النشاط أو السلوكية السياسية في فترة زمنية معينة مرتبطة بالاطار السياسي والثقافي الذي تصنع ضمنه تلك السياسة وفي هذا السياق نستمد من هذه النظرية سلوك الدول المنافسة من خلال المصلحة والقوة في تتبعنا لظاهرة تنافس القوى العظمى.

- **المنظور النيوماركسي : (Neo-Marxism)**

يبحث هذا الاتجاه طبيعة العلاقات الدولية التي لا تخرج عن اطار ما يعرف بالتبعية ، فقد تشكلت في نظريه التبعية التي سيطرت على الفكر الماركسي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والصعود المتزايد للهيمنة الاقتصادية الأمريكية التي تشكل الشركات متعددة الجنسيات أهم روافدها ، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بأن بنية العالم هي بينة هرمية تسيطر عليها القوى الكبرى وتعتبر النظرية في العلاقات الدولية رؤية متماسكة وممنهجة عن

1 دحماني العيد ، هندسة السياسة الخارجية للقوي الكبري والدول الصاعدة في القارّة الإفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019) الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،( م 4) ، (ع.2 )، سنة النشر 2019 )،ص. 965.

واقع دولي معين وهذا الطرح اقرب ما يكون إلى الواقع الدولي في القرن الواحد والعشرين من خلال تشخيص طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.[1]

لذا فإنّ نظرية التبعية تنطبق على واقع العالم الثالث في ارتباطه بالدول الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر (19م) عندما أدى التطور الرأسمالي وزيادة التراكم الرأسمالية في الدول الغربية إلى البحث عن حلول للازمات الناجمة عن تراكم راس المال وزيادة فائض الإنتاج من خلال التوسع على حساب الدول المتخلفة وهو ما اعتبر بعملية التكيف التي شملت كل الدول الإفريقية واسيا وأمريكا اللاتينية كتوابع ( Satellites ) لدول المتروبول ( Metropole ) في النظام العالمي وتأتي افتراضات وأفكار الاتجاه "النيو– ماركسي" المفسرة لظاهرة التنافس الدولي في ضرورة الفهم اليقيني للصيرورة العالمية الشاملة التي تتفاعل في سياقها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار الدول التابعة ودول الميتر وبول.

كما تولي الأهمية للتحليل التاريخي لاستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة على أنّ انتهاج النظام الرأسمالي العالمي لميكانيزمات هيمنة، هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة ومن جهة ثانية تأتي أهمية العامل الاقتصادي في تفسير وتحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي وتخلف التوابع حيث يمكن ان نستمد الانطباق على واقع دول العالم الثالث في علاقته بالدول المتقدمة من خلال أيضا التصور الذي يحدده Dos Santos في مفهومه للتبعية كحالة تعني ان يكون اقتصاد بعض تابعا شرطيا لتطور وتوسع الدول الأخرى .

إنّ مهمة نظرية التبعية المنبثقة عن المنظور الماركسي الجديد يفيدنا في أنّ دراسة وتحليل طبيعة العلاقات بين الدول المركز والمحيط من خلال تطرقها للأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب حيث يفترض ان النظام الدولي نقطة

[1] دحماني العيد ، مرجع سابق ،ص.966.

انطلاق في تحليل وتفسير الفاعلين كأفراد أو جماعات، دول ، منظمات دولية أو إقليمية في النظام العالمي الرأسمالي المهيمن على الحياه الاقتصادية بمختلف الأساليب والآليات في تمكنه من دول الجنوب.

**ج. الاطار المنهجي :**

**المنهج التاريخي:**يستخدم هذا المنهج للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة و تحليل بعض المشكلات الاجتماعية الحاضرة،و ذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع لماضيه و الباحث لا بد له من الرجوع للماضي و دراسة الحوادث و الوقائع السابقة من اجل تحليل حقائق المشكلات الإنسانية و القوى الاجتماعية التي تشكل الحاضر ، فمن خلال المنهج التاريخي يمكننا رصد كل المراحل التي مرت بها العلاقات التنافسية بين القوى الكبرى في منطقة المتوسط بعد ظهور التحولات السياسية والامنية منذ 2011 ،كما يمكننا من التوقف عند كل المحطات التي أثرت في العلاقات بين الاطراف و بذلك يتمكن من التحليل و الرد التاريخي و بلورة الأفكار.

**منهج تحليل المضمون:**وهذا لتحليل الوضع و استكشاف المدلولات و المعاني التي طرحتها بعض الوثائق الصادرة عن المشاريع بين القوى الكبرى.

**المنهج المقارن:**قياس شدة الصراع بين القوى الكبرى التقليدية والصاعدة عن طريق المقارنة بين الأساليب و الاستراتيجيات المختلفة التي يعتمد عليها الاطراف في محاربة أحكام السيطرة على منطقة المتوسط.

**7. تقسيمات الدراسة:**

ارتأينا في نهاية المطاف وبعد الإلمام بجوانب الموضوع وأهدافه العلمية والإطلاع على الدراسات السابقة إلى تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول.

**الفصل الأول:** إذ تعرضنا في الفصل الأول الى التأصيل النظري للأمن و المفاهيم المرتبطة به كمعنى عام وشامل، من خلال تحديد الخصوصيات المرتبطة به ومرتكزاته التي يقوم

عليها، والأبعاد التي يتجلى فيها، و تطرقنا لهذا من خلال ثلاث مباحث ، المبحث الأول حول الأمن من مفهوم ضيق الى مفهوم واسعو في المبحث الثاني عرضنا أنواع الأمن من المنظور (التقليدي و اللين) و في المبحث الثالث و الأخير تطرقنا الى مرتكزات الأمن و هي (الأمن الشخصي ،الغذائي، الصحي، الإقتصادي، البيئي و السياسي).

**الفصل الثاني** : أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه الى الأهمية الدولية الجيواستراتيجية والجيوسياسية لحوض المتوسط ،ان السياق التاريخي للعلاقات الغربية الإفريقية أوجد نمطين من العلاقات حيث الأول جاء في ظروف الهيمنة المباشرة و المتمثلة في الاحتلال و السيطرة على القارة بتوظيف معايير جيو استراتيجي من قبل دول الإتحاد الأوروبي التي يطلق عليها غالبا دول شمال الغرب المتوسط بينها و بين دول الجنوب المتوسط،حيث تحدثنا في المبحث الأول عن الأهمية الجيو إستراتيجية ، الإقتصادية و الخصائص الجغرافية لحوض المتوسط أما المبحث الثاني حول الموقع الجغرافي و الأهمية الجيوسياسية لحوض المتوسط **و** في المبحث الأخير تعرضنا الى التحديات الأمنية ، الأزمات ، النزاعات و التهديدات الأمنية في حوض المتوسط.

**الفصل الثالث:** أما الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه طبيعة ومظاهر منافسة القوى الكبرى في حوض المتوسط بين الدول في المجالات الحيوية والمناطق الاستراتيجية للحصول على المكاسب المادية وتعظيم مقدراتها بمختلف مستوياتها خاصة منها العسكرية الاقتصادية لم يكن وليد النظام الدولي الجديد إنما هو سلوك تقليدي عرفته الدول منذ القدم حيث يدخل ضمن منطق قوة الدولة والحفاظ على بقائها وفق الأهداف والمصالح التي تخطط لها الدولة حيث تدخل مناطق وأقاليم خارج حدودها في أجندتها من أجل تحقيق هذه الأهداف المصالح التي تبقيها دولة عظمى، لذا تتجه الدول إلى التواجد في المناطق الحيوية والاستراتيجية التي تسمح لها بضمان مصالحها وهوما تجسد في حوض المتوسط عبر محطات تاريخية مختلفة حيث تطور الصراع بين القوى البارزة في كل عصر وهذا ما يثبت أهمية المنطقة في

استراتيجية القوى الكبرى (أمريكا، فرنسا و روسيا) حيث تحدثنا في المبحث الثاني الى بروز قوى صاعدة تنافس القوى الكبرى في حوض المتوسط منها تركيا، مصر ، و الإحتلال الإسرائيلي و نتج عن هذا ظهور تداعيات اقتصادية سياسية و أمنية.

# الفصل الأول : التأصيل النظري للأمن والمفاهيم المرتبطة به

## المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن.

المطلب الثاني: الأمن اصطلاحا

## المبحث الثاني: الأمن التقليدي والأمن اللين

المطلب الأول: المنظور التقليدية للأمن

المطلب الثاني: المنظور اللين للأمن

## المبحث الثالث: مرتكزات الأمن

المطلب الأول : الأمن الشخصي والغذائي

المطلب الثاني: الأمن الغذائي والصحي

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي والبيئي والسياسي

**تمهيد :**

إن مفهوم الأمن يثير الكثير من الغموض والتعقيد لدى الباحثين في العلاقات الدولية ، يدفعنا إلى التمحيص في مكونات هذا المفهوم من خلال التطرق إلى مفهومه وأبعاده ومستوياته من الجانب المفاهيمي وكذلك التطرق إلى مفهوم الأمن من خلال المقاربات النظرية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع.

**المبحث الأول: مفهوم الأمن**

إن مفهوم الأمن يثير الكثير من الغموض والتعقيد لدى الباحثين في العلاقات الدولية ،يدفعنا إلى التمحيص في مكونات هذا المفهوم من خلال التطرق إلى مفهومه وأبعاده ومستوياته من الجانب المفاهيمي وكذلك التطرق إلى مفهوم الأمن من خلال المقاربات النظرية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع.

**المطلب الأول: تعريف الأمن.**

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ،لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي[1]

**الفرع الأول: الأمن لغة:**

الأمن ضد **الخوف** ومصدر مصطلح **أمن** هو **الأمان** وهو " **اطمئنان النفس وزوال الخوف** ومنه الايمان والأمانة ".[2] فالأمن لغة مصدر الفعل أمن – أمنا وأمانا وأمنة

---

[1] سليمان عبد الله حربي،"**مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده :دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ،ص9

[2] أسامة عبد الرحمان ، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي** ، مصر [د.د.ن] ، ط1 ، 2011 ، ص 13 .

، ويعني " السلامة " أي اطمئنان النفس **وسكون القلب وزوال الخوف** ، يقال " أمن من الشر" أي " سلم منه "، وكذلك يقال " أمّن فلان على كذا " أي " وثق به وجعله أمينا عليه".[1]

أشارت معظم المعاجم اللغوية (العربية أو الأجنبية) الى أن "الأمن" مرادفا " للطمأنينة " وهو مساويا لغياب الخطر نقيضا للخوف ، وتستعمل عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، ورغم أن هذه المصطلحات غير مترادفة الا أنها تحمل تقريبا نفس المعنى أي غياب الأمن ومنه ضرورة التحرر منها، وعملية التحرر لا يمكن أن تكون إلا اذا تم ربطها بوجود أو غياب الأمن.

تناولت الدراسات و المعاجم اللغوية والأجنبية كلمة "الأمن"،مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف مساويا لغياب الخطر ، متفقا مع ما ورد في النص القرآني حيث نجد كلمة "الأمن"، في صيغ مختلفة، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وما ينجر عنه من راحة النفس،فباستثناء مفاهيم الأمنوالأمانة والإيمان وهي الأكثر في النص القرآني ،فان كلمة "الأمن"،وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة "امنين"،ومنها ثلاث مرات ذكر فيها " **الأمن**"بصيغة مقابلة للخوف، يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها :زوال الخوف و الطمأنينة الحفظ عدم الخيانة ،الثقة ، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن[2]

**المطلب الثاني: الأمن اصطلاحا**

---

[1] هايل عبد المولي طشطوش ، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012 ، ص 18 .

[2] ممدوح شوقي كامل،**الأمن القومي و الجماعي الدولي**،دون طبعة ، القاهرة دار النهضة العربية ، 1985 ،ص28

المقصود بالأمن ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها ، والشرط الأساسي لنجاح أيّ وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا ، فهو من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها ، ويعبر عنه **هنري كيسنجر** من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها المجتمع سعيا من خلالها الى حفظ حقه في البقاء.[1]

ويحتوي هذا المصطلح أيضا العديد من المضامين والمفاهيم التالية :[2]

– المأمن من الأخطار والاعتداءات الملموسة ، والتمتع بالصحة والعافية والهدوء والأمان والسلامة والحرية .

– الوقاية من الأخطار بأساليب وإجراءات الحماية ، وتعني مختلف أنظمة الحماية والمراقبة والحراسة التي يتحقق من خلالها الأمن كإجراءات حماية وتأمين الأب لابنه القاصر .

– التعويض عن مختلف الخسائر الناتجة عن الأخطار من خلال أنظمة التأمين والاصلاح والتعويض .

– الأمن في معناه التجريدي وهو كل النظم القانونية التي تسعى الى التحقيق الملائم للواجبات وتقليص عدم الثقة في تجسيد الحق والقانون .

وجاء الأمن في دائرة المعارف البريطانية بمعنى : " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ".[3]

لهذا اعتمدت الدول على وزارات خاصة بالأمن الوطني أو القومي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، للاضطلاع بوظيفة الحماية من التهديدات العسكرية، خاصة في ظل انتشار سياسة السباق نحو التسلح وانتشار الأسلحة النووية ، وعرفه أيضا **روبرت مكنمارا** بأنه :"

---

[1] نفس المرجع ، ص 18.

[2] أنيسة أكحل العيون، **الأمن – أي انحراف في المجتمع الدولي – من الأمن الجماعي الي الأمن الاجتماعي**، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق ط1، 2012، ص ص 25،26.

[3] أسامة عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 14.

يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل".[1]

**المبحث الثاني: الأمن التقليدي والأمن اللين**

أصبحت القضايا الأمنية من العناصر التي نُوقشت على نطاق واسع لدى مختصين في قضايا الأمنية؛ حيث أعلن المتفائلون بأن نهاية القرن العشرين هو التبشير بحقبة جديدة من السلام والتعاون، وانتشار الديمقراطية، والعولمة العابرة للحدود الوطنية.

ففي ظل النظام الدولي الجديد أصبحنا نتحدث عن الظروف التي من الممكن أن نفكر فيها، وتقديم طلبات موثوقة حول ما يُشار إليه في لغة السياسة الحديثة، ما المقصود بمفهوم "الأمن"؟ هذا هو السؤال الحاسم الذي يجب التصدي له، نظرا للشعور المشترك على النطاق الواسع أننا بالكاد نعرف ما الذي نتحدث عنه في توسيع وتعميق لمصطلح الأمن.

كما هو متعارف عليه أن العلاقات الدولية هي عبارة عن علاقات قوى، تعتمد الدولة على قدراتها الذاتية من أجل تحقيق مصالحها القومية في غياب حكم أعلى أي غياب . السلطة العليا التي تتحكم في سلوك المجتمع الدولي[2] .

وقد ركزت المنظمات الدولية على عرض تحذيرات أكثر تشاؤم ا من المستقبل الفوضى التي تشوبها الصراعات بين الحضارات أو النزاعات العرقية وانتشار الأسلحة، الذي طغى على فن الحكم العسكري، ولكن أصبحنا الآن نتكلم عن التهديدات الجديدة التي تتطلب إعادة النظر في الأمن نفسه.

---

[1] نفس المرجع، ص 14 .

[2] محمد طه بدوي، مدخل إلي علم العلاقات الدولية، بيروت :دار النهضة العربية، د س ن، ص61

**المطلب الأول : المنظور التقليدية للأمن**

يشتمل المنظور العقلاني التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، حيث يحاول تفسير الأمن انطلاقاً من مبدأ الحتمية في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، فهو لا ينظر للأمن كمعطى مسبق وليس مبني، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية.

**الفرع الأول : الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي:**

ترجع الجذور التاريخية للنظرية الواقعية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند المفكر الهندي **" كوتيليا**296-312 " ق.م الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم ، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين ، إذ يعتبر "كوتيليا" بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة ، وفي وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، لذلك يفترض المنظور الواقعي تحليلاً صراعيًا للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتمًا في سياق بحثها عن القوّة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بأفاق الحرب، وهي تعتمد على الوسائل العسكريّة من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن، حيث ارتبط الأمن بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح، أو ما يطلق عليه بالعمل العسكري الدولي، فوفقا والتر ليبمان:" تعتبر الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب[1]"

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 67

كما يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة إعتبار الأمن من صميم إهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية، من هنا فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية بإعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية و استقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن[1]على الرغم من ذلك فإن الواقعيون يعترفون بأشكال أخرى من القوّة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية[2]،كما أن الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الأخرين شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب[3]فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على إعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية، والعوامل الجغرافية ، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية[4].

---

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 20

[2] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 11

[3] عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 10

[4] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص59

إذا سيطرت المقاربة الواقعية على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية باختزالها للأمن في المجال العسكري حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظروا إلى الأمن بإعتباره مشتقا من القوة، فقد تشكل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية سواء نظر إليها كوسيلة أو كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الإثنين معا، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما حيث يذهب أرنولد ولفارز لإعتبار بأن القوة هي "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخلط الواضح بين القوة والتأثير أو النفوذ حيث أن التمييز بينهما يكون إنطلاقا من أن القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة[1] وعموما يمكن القول بأن الفكر الواقعي يرتكز على عدة مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالآتي:

1.الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

2.النظام الدولي هو نظام فوضوي، بفضل عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط وتنظيم العلاقات التنافسية بين الدول.

3.تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.

---

[1] عبد الناصر جندلي، ان**عكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبري في العلاقات**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2004-2005، ص 115

4.الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الإستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.

5.تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول أو الشك والتوجس، فليس بإستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة، ويزيد من إحتمال قيام الحرب على الدوام، بمعنى أخر أن العلاقات الاستراتيجية بين الدول مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تعمل على تحقيق حد أدنى من القوة، وبالتالي تسعة إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في ظل مبدأ كل لنفسه يعد الأمن معطى نادرا، وهو ما يفسر نزوع كل دولة إلى الصراع من أجل البقاء.

6.إستقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة منها العسكرية لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول[1].

**الفرع الثاني: الأمن من المنظور النظرية الليبرالية:**

تعد المدرسة الليبيرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، حيث وأنه على الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص ص 17-18

الليبيرالية، الا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات عبر عنه ستيفن والت بعائلة الليبيراليات[1].

وبالمقابل شهد المنظور الليبيرالي تطورا كبيرا خلال سبعينات وثمانينيات القرن العشرين، في ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أعطى الاتجاه الليبيرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين[2].

**اولا:الليبيرالية المؤسساتية: دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن**

الليبرالية الجديدة هو إتجاه ضمن عائلة الليبيراليات تم تطويره في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين من طرف منظري المنظار التعددي كروبرت كوهين وجوزيف ناي في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية[3]،كما تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والإستقرار لأن بوسعها: "توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[4]"

كما تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة

---

[1] عمار بالة، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها علي الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجاً**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص 49

[2] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 94

[3] عمار بالة، ص 55

[4] جون بيليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص427

العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية[1]، فالليبيرالية المؤسساتية تقوم على إفتراض مؤداه أن إنتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي[2]

تركز الليبرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة ، كما ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون ، ثانيا أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول[3]، كما ترى الليبرالية المؤسساتية أن المؤسسات التي تنجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول لما توفره لها من فرص، ولذلك سوف تكتسب قدرا من الإستمرار ، كما ستقيد قواعدها الحكومات من حيث ممارستها للقوة ، وإن كان هذا لا يمنع من استمرار الدول في محاولة الوصول إلى غاياتها بما في ذلك زيادة مكاسبها من خلال استخدام النفوذ السياسي.[4]

---

[1] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص 98

[2] محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص156

[3] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007، ص 413

[4] نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص ص 121 – 122

وفي إطار تعزيز التعاون بين الدول تصبح المسألة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه، وصورة السياسة العالمية المنبثقة عن هذه النظرية الليبيرالية هي صورة نظام معقد من المساومات بين العناصر الفاعلة المتنوعة، والسياسة الدولية من وجهة النظر الليبيرالية لا تقوم على أساس لعبة محصلة الصفر، أكثر من قيام علم الإقتصاد الدولي على تلك اللعبة، أما المصالح فهي دوما قابلة للتوفيق والمصالحة[1].

كما يظهر التعاون الدولي عندما تعدل الدول سلوكها ليلائم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، بحيث أن السياسات التي تتبعها فعليا إحدى الحكومات تعتبر من جانب شركائها بأنها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم، حيث تتفق الليبيرالية الجديدة مع الواقعية البنيوية في صعوبة تحقيق التعاون الدولي في ظل بيئة فوضوية ترعى الخوف وعدم اليقين[2]،ولكنها تجادل بأن المؤسسات تتيح للدول التغلب على مجموعة متنوعة من عراقيل العمل الجماعي.[3]

كما تتفق مع الواقعية الجديدة في اعتبارها الدول جهات فاعلة وحدوية وعقلانية تعظم المنفعة وتسيطر على الشؤون الدولية، بمعنى أنه يتم التعامل مع الدول وكأنها كيانات موحدة ذات أهداف محددة خاصة، وليس تركيبات تتكون من جهات محلية عدة فاعلة ومختلفة ومصالح متنافسة، ويفترض بالدول أن تتخذ القرارات بناء على مجموعة من الأولويات التي تخدم المصلحة الذاتية، كما تفترض بإمكانية الحصول على المنافع الجماعية من خلال تطبيق أوسع للإستدلال المنطقي البشري، وترى بأنه يمكن تحقيق الفوائد من خلال إبتكار

---

[1] نفس المرجع، ص 118

[2] جينيفر ستيرلنغ فوكر، **الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 295

[3] نفس المرجع، ص 293

تدابير مؤسسية أكثر فعالية، وبناء عليه فلديها إيمانا أكبر نسبيا بقدرة البشر على القيام تدريجيا بتحقيق مخرجات جماعية أفضل تعزز الحرية والأمن والسلام والإزدهار والعدالة على نطاق عالمي..[1]

بالمقابل تعمد الليبرالية المؤسساتية إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدة عن القراءة الجغرافية/العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، ومقحمة فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي، إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر "ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه.[2]

كما ركزت الليبرالية المؤسساتية على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية، وإعتقدت بأن المؤسسات الدولية بمقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثير الفوضى، حيث لا يعني ذلك أن المأسسة الدولية في إستطاعتها منع حدوث الحروب، ولكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة من التعاون، والتخفيف من النزعة الأنانية للدول بتشجيعها على ترك المصالح الأنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.[3]

---

[1] جينيفر ستيرلنغ فوكر، الليبيرالية الجديدة، مرجع سابق، ص ص 296-297

[2] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص26

[3] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 95

وفي هذا الإطار يعرف أميتاف أشاريا مفهوم الأمن التعاوني على أساس تميزه بثلاث عناصر:[1]

1.قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين وتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية.

2.الإعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة كألية لحل النزاعات.

3.معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا، لكنها تتطلب إقترابات تعاونية بين الدول كما أن هناك رأي شائع ضمن الاتجاه الليبرالي المؤسساتي ظهر في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن، العشرين بين جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال تيموثي دن يعتقد من خلاله هؤلاء الكتاب بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول[2]

كما يقوم المنظور الليبرالي المؤسساتي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر، ويقصد بالفاعلين هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وحتى الأفراد والجماعات، فالمؤسسات الدولية يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص97

[2] خالد معمري، مرجع سابق، ص98

[3] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص24

وفي هذا الإطار طورا كل من كيوهان وناي نظرية الإعتماد المتبادل باستحداث مصطلح جديد هو "الاعتماد المتبادل المركب ذلك أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، إذ يعتقد الليبراليون أن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على السلام، وأنه كلما زاد العالم رأسمالية، كلما أضحى سلميا، وأن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن، وينظران إلى تداعيات الاعتماد المتبادل–الشبكات المالية العابرة للقارات والفاعلين غير الدولاتيين–على أنها مفيدة للاندماجين القاري والعالمي[1].

**ثانيا: الليبيرالية البنيوية وأطروحة السلام الديمقراطي:**

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من **مايكل دويل وبروس راست** من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية، بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها **كانط** بأنها حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون[2]..

من هنا تبرز كتابات إيمانويل كانط كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الاتجاه، فكانط في كتابه "مشروع السلام الدائم" لعام 1795، الذي كان مستمدا من عبارة السلام الدائم التي كانت شائعة بين مبدعي مشاريع السلام في القرنين السابع عشر والثامن عشر[3]،يحاول أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية تحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وليس تنظيمها، فقط كما قال بذلك **هوغو غروتيو** وقد دعى كانط في المادة التعريفية الثالثة لمشروعه بإقامة نوع من

---

[1] نفس المرجع، ص25

[2] خالد معمري، مرجع سابق، ص 93

[3] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي،2004، ص158

التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

كما تتمحور الليبيرالية البنيوية حول فكرة أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا لإحترام إرادة مواطنيها، وأقل ميلا للإقدام على مباشرة الحرب مع جيرانها الديمقراطيين، وبالرغم من أن جوهر الفكرة قديم جدا إلا أن هذه الرؤية قد أعيد تقديمها حديثا في إطار ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي[2]،حيث يرى أنصارها أن الدول الديمقراطية لا تسعى إلى محاربة بعضها البعض، إذ تشكل الديمقراطية مصدرا رئيسيا للسلام، وفي هذا الإطار يرى روبرت كوفمان أن سبب الحروب وعدم الإستقرار الأمني يعزى إلى غياب الديمقراطية، لذلك فان الإقتراب الرئيسي لهذه المقاربة يرتكز على أن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، رغم دخولها في حروب مع دول أخرى[3] كون الحكومات الديمقراطية لها دور في صنع ودعم السلم الدولي، وذلك بانطلاقها من فرضية أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ، باعتبارها أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية، كما أن أن الديمقراطيات ستمتنع على إستخدام القوة ضد ديمقراطيات أخرى، وأن التجارة المهمة إقتصاديا تخلق حافزا للمحافظة على العلاقات السلمية، وأنه يمكن للمنظمات الدولية أن تقيد صناع القرار من خلال تعزيز السلام بطريقة إيجابية[4]، وبهذا المعنى فقد أوجدت الدول الليبيرالية ما سماه مايكل دويل السلام المنفصل،

---

[1] مبروك غضبان، **مدخل الي العلاقات الدولية**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص 335

[2] توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص65

[3] عمار بالة، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته علي الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا**، مرجع سابق، ص 53

[4] جينيفر ستيرلنغ فوكر، **الليبيرالية الجديدة**، مرجع سابق، ص265

ومع أن الدول الليبيرالية مسالمة بالنسبة للدول الليبيرالية الأخرى، فإن دويل يدرك بأن الديمقراطيات الليبيرالية لا تقل عدوانية عن أي نوع أخر من الدول في علاقاتها مع الأنظمة الفاشية والشعوب التي ليست لها دول.[1]

وقد تميزت هذه المقاربة بالتشديد على الطابع السلمي للديمقراطيات التي تحترم القانون ولا تميل للعنف، وبالقول بأن النظم الديمقراطية لا يمكن أن تلجأ للحرب في مواجهة بعضها البعض كأسلوب لمعالجة الخلافات والتناقضات، وهو ما يبرر تسمية هذا الاتجاه بالسلام الديمقراطي في إشارة إلى ما قدمه إيمانويل كانط من تصور للسلام قائم على أهمية إقرار دستور عالمي يضمن السلام بين الأمم وفدرالية أو حكومة مركزية للدول الحرة التي تسعى للسلام وحكم القانون.[2]

فالديمقراطيات مصممة مؤسسيا بحيث تستجيب لآراء جمهور ناخبيها، فبما أن الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة، وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فان الحكومات الديمقراطية تتصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع، لذا يغلب عليها إتباع إستراتيجيات ترمي الى تجنب الحرب، وفيما يخص المعايير والثقافة فان الديمقراطيات تفترض أن الديمقراطيات الأخرى تؤمن أيضا بفكرة التسوية السلمية للمنازعات وإستخدام القوة فقط في الملاذ الأخير[3] وفي هذا الإطار كتب فرانسيس فوكوياما في عام 1989 مقالة بعنوان نهاية التاريخ ابتهاجاً بإنتصار الليبيرالية على جميع الأيديولوجيات الأخرى، وقد جادل

---

[1] تيموثي دن، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، في: جون بيليس وستيف سميث ،محرران، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص329

[2] يوسف محمد الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**، منتدي المعارف، بيروت، لبنان، 2013، ص 67

[3] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 99

فيها بأن الدول الليبيرالية أكثر إستقرار داخليا وأكثر مسالمة في علاقاتها الدولية، وهو ما أتاح الصبغة الشرعية لأولئك الذين كانوا يسعون لتصدير الليبيرالية[1].

ويظهر تشبع دويل بكتابات كانط من خلال إشارته إلى العناصر الثلاثة التي قدمها الأخير حول الأمن الدولي في كتابه السلام الدائم وهي التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الإلتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية، وهي العناصر التي تفسر إتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية، أما روست فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، التي تمنع إستخدام القوة بين أطراف تؤمن بنفس المبادئ[2]، فضلا عن ذلك فان السبب الذي يدفع الدول ألا تحارب بعضها البعض قد يكمن فيما يلي:[3]

1-يتعلق بالمعايير، فالديمقراطيات تعمل داخليا ضمن مبدأ أنه يجب على الصراعات أن تحل بطريقة سلمية من خلال المفاوضات والتنازلات من دون اللجوء إلى التهديد بإستخدام التهديد والعنف المنظم أو استخدامه فعلا، ففي ظل وجود ثقافة التفاوض والحوار في الديمقراطيات والقيم المتقاربة مع التقارب في السلوكيات المحترمة للقانون يجعل صناع القرار يفضلون التفاوض على الحرب والتسوية بدلا من الإكراه.

2-يتعلق بالمؤسسات، فالزعماء الديمقراطيون الذين يدخلون في حرب متسائلون ومحاسبون من خلال المؤسسات الديمقراطية عن تكاليف الحرب ومكاسبها، وغالبا ما تفوق التكاليف الفوائد، ويتحمل عامة الناس معظم هذه التكاليف، ويخاطر الزعماء الديمقراطيون الذين

---

[1] تيموثي دن، الليبيرالية، مرجع سابق، ص330

[2] عمار بالة، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته علي الامن القومي الجزائري: مالي أنموذجا**، مرجع سابق، ص 54

[3] جينيفر ستيرلنغ فوكر، **الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص ص 265-266

يشعلون حروبا بأن لا يعاد إنتخابهم للرئاسة مجددا، وعليه تكون الحرب مع الدول غير الديمقراطية غير مقبولة، غير أن التاريخ أثبت بأن الدول الديمقراطية غالبا ما تحارب كالدول الأخرى بل أنها تورطت نسبيا في عدد من الحروب يضاهي عدد حروب الدول الأخرى.

3-أن المؤسسات العابرة للحكومات والدولية تربط الديمقراطيات معا بشبكات كثيفة تعمل على تقييد السلوك.

4-أن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية يخلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة الأمر الذي يمنع قيام الحرب بينها.

غير أن العديد من المفكرين مازالوا يتعاملون مع هذه الأطروحة بنوع من الشك والتوجس على إعتبار يمكن شرح السلام النسبي بين الديمقراطيات بالنظر إلى عوامل أخرى، حيث أشار كل من دافيد سبير وجوان قوا إلى أن العزوف الظاهري عن تورط الديمقراطيات في الحرب ضد بعضها البعض راجع إلى الطريقة التي عرفت بها الديمقراطية والعدد القليل نسبيا لهذا الصنف من الدول خاصة قبل سنة 1945 ، أما غياب حالات النزاع بين الديمقراطيات بعد هذه الفترة فيرجعه إلى وجود مصلحة مشتركة في إحتواء المد الشيوعي أكثر من تقاسم المبادئ والقيم الديمقراطية[1] .

دعا أصحاب الفكر الليبرالي إلى نشر المؤسسات الديمقراطية لحل مشاكل النظام العالمي عبر الانسجام الطبيعي للمصالح، واللجوء إلى مبدأ الأمن الجماعي كحل بديل من الأمن الذاتي،ويرتكز أصحاب هذا التوجه على الدعوة إلى حرية التجارة عبر الاعتماد المتبادل، وحرية الاتصال بين الدول، وتسهيل تبادل التكنولوجيا والأفكار، وانسياب رؤوس

[1] كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين، **مبادئ العلاقات الدولية**، ترجمة: حسام الدين خضر، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013، ص 127

الأموال والتنقل الحر للأفراد، حيث أن هذا النظام من العلاقات من شأنه أن يزيل أسباب التوتر وعدم الاستقرار، وصولا إلى تحقيق الأمن.[1]

تمكنت النظرية الليبرالية من معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت المجتمعات إبان الحروب، واعطاء أولوية للبعد الاقتصادي الذي تمكن من تقريب شعوب العالم تحت إسم" تحرير السوق "وتعزيز قدرة الأمم المتحدة لبناء السلام، وكذلك تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بعد إدخال الإصلاحات المقترحة لبناء السلام والتنمية منذ عام 1990م، وهذا ما يؤكد أن تحقيق السلام مرتبط بترسيخ الديمقراطية وتعزيز الأمن وسيادة القانون.

إن البعد الاقتصادي أصبح وسيلة سياسية للسيطرة على الانفلات الأمني، لذلك يمكن القول أن الدولة القوية اقتصاديا هي الأقوى سياسيا ، وقد اقتنعت الدول الغربية بهذه الفلسفة عند مشاهدتها لآثار الراسمالية على الشعوب الفقيرة أو ما يطلق عليها بالدول النامية .

**الفرع الثالث: الأمن من منظور الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.**

سيطر الأمن العسكري على قضايا العلاقات بين الدول ويشار إليه باسم" الأمن الدولي"، ومن الواضح في هذا المعنى أن الأمن كان له تفسير إيجابي قوي.

فتوسيع الواقعية الجديدة لمفهوم الأمن يعني إدراج مجموعة واسعة من التهديدات المحتملة، بدءا من القضايا الاقتصادية والبيئية، وتنتهي مع حقوق الإنسان والهجرة وصولا إلى تعميق جدول أعمال دراسات الأمن التي تتحرك إما نزولا إلى مستوى الأمن الفردي أو البشري أو تصل إلى مستوى الأمن الدولي أو العالمي، مع الأمن الإقليمي والمجتمعي كنقاط وسيطة ممكنة.

---

[1] سليمان عبد الله الحربي،" **مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ،( بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،) 2008 ، ص18

في كثير من الاعتبارات لا يتم الحديث عن الأمن مباشرة ولكن يتم التعبير عنه من خلال التنبؤ بالتهديدات( المخاطر والأخطار)، وتحديد نقاط الضعف يبقى التحدي الرئيسي لنظرية الأمن والسياسة، الذي كان يرتكز في الدراسات الأولى على أعمال رواد الكلاسيكيين مثل" **لويس ريتشاردسون**" ،" **كوينسيرايت**"،" **أناتولرابوبورت**"،" **مورتون كابلان** "**وكارل دويتش** وتنتهي مع مختلف المحاولات المعاصرة لتطبيق مجمع نماذج أنظمة التكيف في أبحاث الأمن[1].

وبالتالي فإن القضية الجوهرية في أي مناقشات الأمن هو التنبؤ بالتهديدات والذي يعرف على نطاق واسع بالاضطراب، وصنع السياسات على مختلف مستويات التسلسل الهرمي الاجتماعي التي يمكن من خلالها إجراء" تدابير طارئة "أي الرصد والوقاية والقضاء على هذه التهديدات. ساهمت التغيرات العالمية في بروز قضايا جديدة مست الأمن الدولي في السبعينيات من القرن العشرين .وبالتالي تم تصعيد دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني كعوامل دولية فاعلة متمايزة عن الدولة واسهامها في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وقضايا السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نتج عنه تغيرات حقيقية، في بنية العلاقات الدولية وهذه التغيرات أثرت بشكل رئيسي في أطروحات الفكر الواقعي[2] .

منها دراسة كل من" **روبرت كيوهان و**"**جوزيف ناي** " التي ترى أنه لم يعد بالإمكان افتراض أن الدولة ليست دائما المحور الرئيسي للعلاقة الدولية، بل أن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر أو تفوق التأثير في قضايا العلاقات الدولية، بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ،الجزائر :المكتبة العصرية ، 2005 ،ص15

[2] حسام حمزة، **المرجع السابق**، ص 39

إن عملية الاعتماد المتبادل فرضت وجود فاعلين آخرين غير دوليين، وبينت الدور الهامشي للقوة في العلاقات الدولية .فهذا الطرح بحد ذاته يعتبر تغيرا مهما للفكر الواقعي . الذي اصطلح على تسميته ب" الواقعية الجديدة " ومن منظريها" **كينيث والتز** " ومن ناحية أخرى نجد أن تحليل يوازن للأمن يتوافق مع طرح" **كارل دوتش** "الذي يرى بأن الأمن ينتمي إلى مفهوم المجموعات التعددية ومجموعات الأمن المندمجة :فالمجموعات الأولى تسعى إلى تعزيز السلام بين الدول ذات السيادة، وأن تتخلى عن استخدام القوة في علاقاتها وتصبح تصرفاتها شفافة أو متوقعة، أما مجموعات الأمن المندمج، فلا تهدف إلى حفظ السلام فحسب بل إلى تعريف الهوية المشتركة، فتقتضي بذلك أن تقوم الدول الأعضاء بالتخلي عن سيادتها واشاعة الشعور بوجود الهوية المشتركة بين المجموعات السياسية مع بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي ازداد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة العالمية، ظهرت بوادر تيار الليبرالية الجديدة تتسرب إلى الدراسات الإستراتيجية لتحديد وتعريف الأمن القومي.

على الرغم من أن الليبرالية تقترح بأن التعاون بين الدول يخفف من حدة العدوان بين الدول ونشوب الحروب، فالليبرالية الجديدة تركز في تحليلها على المؤسسات التي تهدف لحماية الأمن فقط، لكنها لم تتوصل إلى نتائج أو حلول للقضاء على مصادر إنعدام الأمن.

وهذا ما يوضح لنا أن هناك أبعادا أخرى لا تقل أهمية وتأثيرا عن مفهوم الأمن القومي، وعلى هذا النحو فقد ظهر كتاب **روبرت مكنمارا جوهر الأمن** في ستينيات القرن الماضي، ليؤكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط **التنمية بالأمن**، الأمر الذي أسس عليه مفهوما **تنموي جديدا للأمن**، إذ يقول" :إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، ووفقا لذلك فقد ربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وان شكلت أحد أهم ركائزه، فالجماعات الأمنة هي تلك التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية، وبذلك أضاف

هذا التعريف بعدا جديدا من أبعاد الأمن القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدول[1].

**المطلب الثاني: المنظور اللين للأمن**

أثبتت فترة ما بعد الحرب الباردة أن المنظور الواقعي لم يعد قادرا على التكيف مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد الحديثة، ولمواكبة هذا التغيير يتوجب توسيع المنظور الأمني وبناء تصور جديد لواقع الأمن، وعليه فقد شهدت البيئة الأمنية في هذه الفترة بروز منظومة مفاهيمية مغايرة تماما للمفاهيم التي كانت سائدة في المقاربات الأمنية التقليدية.

**الفرع الأول : الأمن من منظور النظرية البنائية:**

تستمد النظرية البنائية جذورها من تحليلات وأعمال" **إيميل دوركهايم** "الذي ركز على المجتمع بوصفه نظاما مستقلا بذاته يصبح تأثيره كبيرا ومباشرا في الأفراد، ومن أهم الباحثين الذين بادروا إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن نذكر" **كراوس ويليامز** "و"**كنودسن**" يشير كل من الباحثين" **بول فيوتي** "و"**مارك كوبي** "أن البنائية اتخذت منحى مغايرا في معالجة القضايا الدولية خاصة فيما يتعلق بالمصلحة الوطنية، والهوية، والأمن القومي، إذ أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة فقط وانما اتسع ليشمل القوى الفاعلة غير الدولاتية ركز الباحث" **أمانويل أدلر** "في تعريفه للبنائية على دور الهوية والقيم في تحديد المصلحة الوطنية وتشكيلها، إذ يرى أنها نظرية اجتماعية تبحث في دور المعرفة والفاعل العارف في تحديد الواقع الاجتماعي وتشكيله، والهدف هنا هو فهم دور العلاقة بين مجموعة التفاعلات الفردية من قبل الفاعل والبناء الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية .

[1] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، سلسلة دراسات إستراتيجية :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 169 :، ص26

لذلك يمكن اعتبار أن الدولة غير آمنة في حالة نشوب الصراعات الداخلية أي صراعات الهوية الجماعية، فالمعضلة الأمنية تكمن في كيفية إيجاد حلول للمشاكل التي تنشر الفتنة بين المجتمعات مما يؤدي إلى تعقيد أزمة الهوية داخل الدولة.

انعدام الأمن حسب المنظرين لهذه النظرية يرتبط بمسألة المواطنة والهوية، ولم يعد يقتصر على السلوك بين الدول، وانما على" التنشئة الاجتماعية"، على غرار الواقعية التي اهتمت فقط بالتحولات في ترتيبات الجيوستراتيجية كمصدر للتغيير النظامي العالمي، وتجاهلت دور الهويات الجماعية في تهديد استقرار وأمن الدول.

**الفرع الثاني: الأمن من منظور النظرية النقدية:**

دخلت النظرية النقدية إلى حقل الدراسات الأمنية في بداية التسعينيات على يد كين بوث والتي تطورت مع أعمال" **كيث كروز** "و"**مايكل ويليامز**"، إذ ركز المنظرون النقديون على الأفراد كموضوع مرجع للدراسات الأمنية النقدية، إذ يتم التوضيح والتركيز على أمن الدولة التي يقع على عاتقها حماية الأفراد بمعنى التركيز على حقوق الإنسان الفردية، وترقية حكم القانون لحماية الأشخاص من بعضهم البعض أم من قبل مؤسسات الدولة[1] .

ويطرح رواد النظرية النقدية إشكالية من أين تأتي التهديدات التي تمس سلامة الأفراد؟

ويمكن إعطاء إجابة نسبية حول هذا السؤال بأن التهديدات لا تنبع من العالم الفوضوي للعلاقات الدولية أو مواطني الدول الأخرى، و انما من مؤسسات العنف المنظم لدولهم الخاصة ويتضح جليا أن **الخطاب النقدي** تجاوز الطرح التقليدي فيما يخص مسألة الأمن، ليشمل مختلف الجوانب خاصة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان والتدهور البيئي الذي اعتبره كجزء من الإشكالية الأمنية.

---

[1] الحيدري إبراهيم، **مدرسة فرانكفورت من نقد الفكر إلي نقد المجتمع**، متوفر علي www.ahewar.org

نجد أن مفهوم الأمن أخذ أبعادا أخرى من المنظور النقدي وخاصة فكرة الأمن البشري، الذي فتح العديد من التحديات في المناقشات المعيارية للأمن فهي إلى حد ما مماثلة لتلك التي تحد من فائدة تحليلية لمفهوم" السلام الإيجابي،" السلام السلبي "والعنف الهيكلي المقترح من قبل" **يوهان غالتونغ**." فالأمن الحقيقي حسب رواد هذه النظرية لا يقتصر على غياب الحرب أو العنف المباشر، بل يجب أن يتضمن القضاء أو التقليص من حدة العنف غير المباشر( العنف البنيوي في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية).

**الفرع الثالث: مقاربة الأمن الإنساني:**

برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من القرن العشرين كنتيجة للتغيرات التي شهدها العالم بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، لاسيما انتشار الصراعات الداخلية، وبروز أنماط جديدة من التهديدات العابرة للقارات إذ يتعذر معالجتها أو احتواؤها بالوسائل العسكرية[1].

تم إعادة صياغة مفهوم أمن الأفراد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في تقريره عن التنمية البشرية في العالم لعام 1994 م، ويمثل هذا إعادة الاعتراف بأولوية أمن الأفراد، ويمكن إرجاع مفهوم الأمن الإنساني إلى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1840، وتجسد كمفهوم بعد تأسيس الأمم المتحدة في إطار المبادئ العامة للمنظمة، والتي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف، والمحكمة الجنائية الدولية، . لمعاقبة الأفراد على انتهاكهم لقواعد الإنسانية ضد غيرهم من البشر[2] .

---

[1] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض :مركز الدراسات والبحوث، 2009 ، ص43.

[2] جون بيلس وستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص380.

ويقصد بالأمن الإنساني تلبية حاجياته المادية والمعنوية؛ بما يضمن ممارسته لحقوقه الأساسية، الذي يتطلب بدوره تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وسيادة القانون، الحكم . الراشد، العدالة الاجتماعية، ويتم احتواء التهديدات بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة .

حظي مفهوم الأمن الإنساني باهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة نتيجة لتضاعف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه سلامة او استقرار الدول .فمن بين التهديدات العابرة للحدود نجد تحديات التلوث البيئي والإرهاب والهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين والأزمة الاقتصادية، علاوة على ذلك نجد تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر لتحاصر الأفكار التقليدية المرتبطة بمفهوم الأمن .أما من الداخل فقد جاء انتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية والإثنية وقمع الدولة، ليظهر الدور الضعيف والسلبي الذي يمكن أن تؤديه الدولة في تأمين حياة مواطنيها وحماية ممتلكاتهم.

وقد حدد تقرير التنمية البشرية 1994 أربعة خصائص أساسية للأمن الإنساني وهي[1]:

1-أن الأمن الإنساني شامل وعالمي وحق للإنسان في كل مكان.

2-مكوناته متكاملة يتوقف كل منها على الأخر.

3-الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة ,فهو أسهل من التدخل اللاحق.

4-محوره الإنسان ويتعلق بنوعية الحياة الإنسانية بكل مكان.

وفي الأخير نستنتج أن مفهوم الأمن من بين المفاهيم المتنازع عليها، إذ يقتصر الأمن تقليديا على التهديدات العسكرية الخارجية أو المخاطر التي تواجه دولة ما من قبل الدولة الأخرى، أو تهديدات مسلحة داخلية من جهات فاعلة غير حكومية [1]

[1] سعيد، محمود شاكر، خالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، الرياض :جامعة نايف للعلوم الامنية،2010 ، ص 12

ولقد أدت التغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية المعاصرة إلى الكثير من المحاولات لتعريف هذه التغيرات ووضع إطارها المفاهيمي سياسيا ونظريا وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والأفراد، فانضمت إلى المفهوم التقليدي مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والبيئية وتعمق الأهداف المهددة لتشمل الأمن العالمي والجماعات والأفراد.

**المبحث الثالث: مرتكزات الأمن**

يقوم الأمن على مرتكزات هي حقوق بشرية اقرتها المواثيق الدولية وتتمثل في الحقوق الانسان الاساسية والتي نوردها على المحو التالي.

**المطلب الأول : الأمن الشخصي والغذائي**

لا يمكن تصور فكرة الأمن بدون ضمان الأمن الشخصي والغذائي باعتبارهما من اهم حقوق الانسان وطنيا ودوليا.

**الفرع الأول : الأمن الشخصي**

يعتبر الأمن الفردي من أهم عناصر الأمن البشري نظرًا إلى ما لهذا المفهوم من أهمية على حياة البشر. وهو يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظلّ وجود النزاعات المسلحة وتزايد الجريمة المنظّمة والإتجار بالمخدّرات والبشر والأسلحة وغسيل الأموال لتصل إلى أيدي جماعات تستخدمها في عمليات العنف والإرهاب.[2]

تعتبر تجارة السلاح غير المشروعة من أهم العوامل التي تغذّي الحروب وخصوصًا الحروب الأهلية، كما أنها تؤدي دورًا مهمًا في تزايد الجرائم الفردية. وتكمن مخاطر هذه التجارة في كونها في غالب الأحيان غير معروفة المصدر ولا الكمية، بحيث تصبح عملية

---

[1] خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق الذكر**، ص14

[2] ريمون حداد، العلاقات الدوليّة، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولي، 2000، ص 287، ص 560.

مراقبتها وضبطها مستحيلة. كما ترافقت ظاهرة غسيل الأموال مع ظهور الليبرالية الجديدة منذ بداية عقد السبعينيات في القرن الماضي وحتى يومنا هذا، فمع اطلاق حريّة دخول الرساميل وخروجها عبر الحدود الوطنية من دون علم السلطات المحلية، وفتح الأسواق المحلية أمام المستثمرين الأجانب، توسَّعت طرق عمليات تبييض الأموال وشبكاتها، أي محاولة إخفاء المصدر غير القانوني الذي تم بموجبه تحقيق هذه الثروات مثل تجارة المخدّرات وتهريب السلاح وغيرها.[1]

وبالتالي إن توافر عمليات غسل الأموال وعدم مكافحتها بشكل فعال سوف يؤديان إلى التشجيع على التجارات الممنوعة مثل السلاح والمخدّرات التي تؤثر بشكل سلبي على أمن الأفراد. كما تشكل التجارة بالبشر تهديدًا كبيرًا لأمن الافراد. فقد أصبح شرق آسيا عمومًا وفيتنام وكمبوديا خصوصًا مصدرًا رئيسًا لبيع أبناء الأسرة الفقيرة إلى شبكات دولية تعمل في تجارة الرقيق الأبيض، وهي أسواق يلجأ اليها بصورة كبيرة الأزواج الأثرياء من الدول المجاورة مثل سنغافورة لتعويض حرمانهم من الأطفال، كما قد يلجأ اليها آخرون للبحث عن عمالة جديدة في تجارة الجنس. وقد شهدت عملية الإتجار بالنساء والفتيات حوالى 500 ألف كل سنة في أوروبا الغربية وحدها، وتقدر مواردها بحوالي 7 مليارات دولار، كما بيع الطفل بحوالي 15 ألف دولار فوصلت موارد الجريمة المنظّمة إلى 1.5 تريليون دولار كل سنة[2]

وتأتي النزاعات المسلحة (الدوليّة والإقليمية والمحلية) كعامل آخر يهدِّد الأمن الفردي نظرًا إلى ما تحمله من أخطار تهدِّد حياة البشر وتلحق أضرارًا فادحة بالإنسان. وبين العامين 1989 – 1998 حصل 61 نزاعًا مسلحاَ، ثلاثة فقط كانت بين الدول، والأخرى كانت حروبًا أهلية، لأسباب إثنية أو دينية أو قومية، وصار المدنيُّون ضحايا النزاعات

[1] هبة أحمد نصار، الاستجابة للعولمة وديناميكيات السكان، الأمم المتحدة، الإسكوا، 2003، ص 32.

[2] امارتيا صن، التنمية حريّة، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، مطابع السياسة، الكويت، مايو 2004، ص 53.

المسلحة أكثر من أي وقت مضى. حصل ذلك مع إنتشار الأسلحة الفردية الخفيفة، والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، والقنابل العنقودية المضادة للأفراد، فضلاً عن استخدام الحصار الإقتصادي ضد الدول (العراق، إيران، ليبيا وكوبا)[1] وتفيد تقارير الأمم المتحدة أن نصف مليون طفل دون سن الخامسة ماتوا نتيجة النزاعات المسلحة العام 1992، وأن أكثر من مليون طفل عراقي توفوا نتيجة الحصار حتى العام 1999 [2]

**المطلب الثاني: الأمن الغذائي والصحي**

**الفرع الأول: الأمن الغذائي**

يتحقَّق الأمن الغذائي عندما يتمتَّع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والإقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائيّة كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. لكن واقع الأمن الغذائي لكثير من شعوب الأرض هو مأسوي جدًا، حيث يموت كل عام قرابة 11 مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس. وجميع هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية، ثلاثة أرباعهم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وهما المنطقتان اللتان ترزحان أيضًا تحت وطأة المعدلات الأعلى للجوع وسوء التغذية والفقر. فإن الجوع وسوء التغذية سببان أساسيان لأكثر من نصف حالات وفيات الأطفال والأمهات خلال الحمل وعند الولادة. كما تسرّعان في إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا، ويشكّلان العقبة الكبرى أمام خفض معدلات الوفيات. ونظرًا إلى حقيقة أن 75 في المائة من الجياع في العالم يعيشون في مناطق ريفية، موطن الغالبية العظمى لـ 121 مليون من الأطفال غير المنتظمين في المدارس، ولنحو 11 مليون من الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا سن الخامسة من

---

[1] . جان زيغلر، سادة العالم الجدد، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول 2003، ص 100 – 102

[2] بيتر ستالكر، أثر العولمة علي الهجرة الدوليّة، منظّمة العمل الدوليّة، جنيف، 2000، ص 7–11.

العمر، وما مجموعه 530 ألف من النساء اللواتي يمتن خلال الحمل او عند الولادة، ولأكثر من مليون حالة وفاة بسبب الإصابة بالملاريا كل عام، لذا لا بد لخفض هذه الأعداد، من إعطاء الأولوية لإنعاش المناطق الريفية وللزراعة بوصفها أهم سبل المعيشة الريفية، من خلال نظم الإنتاج الأمنة والمستدامة التي توفر اليد العاملة والدخل للفقراء، ومن ثم تحسين حصولهم على الأغذية. وقد يساهم ذلك في توطيد الاستقرار الاجتماعي والمساعدة على مواجهة المعدلات المفرطة للهجرة من الريف إلى المدن التي تعانيها بلدان كثيرة.[1]

وبما أن الفقر سبب رئيس لانعدام الأمن الغذائي، فإن التقدّم بخطى مطردة نحو استئصال الفقر أمر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء. كما أن للصراع، والإرهاب، والفساد، والتدهور البيئي، دورًا ملموسًا في انعدام الأمن الغذائي. إن الأمر يقتضي زيادة إنتاج الأغذية بما فيها الأغذية الأساسية. وينبغي أن يتحقَّق ذلك في إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والقضاء على أنماط الإستهلاك والإنتاج التي تتجاهل مقتضيات الإستدامة وبخاصة في البلدان الصناعية، وتحقيق استقرار سريع في إعداد سكان العالم، والتشجيع على توفير فرص العمل والدخل، وتعزيز الفرص المنصفة للحصول على الموارد الإنتاجية والمالية.[2]

يوضح مؤتمر روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقَّاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يشمل أيضًا نوعية الغذاء المتوافرة. فالشعوب التي تتوافر لها كميَّات معيَّنة من الغذاء ويؤمن لها قدر كافٍ من السعرات الحرارية، ليست بالضرورة آمنة غذائيًا. وهكذا إذا اخذنا بهذين المعيارين، أي معيار الكمية ومعيار النوعية، نجد أن أكثر شعوب الأرض بمن فيهم شعوب الدول المتقدّمة

[1] مصطفي مرسي، الهجرة وتداعيات العولمة، مجلة شؤون عربية، الاهرام، العدد 116، 2003، ص 151.

[2] ابراهيم عاصم، الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، جامعة الدول العربية، وحدة البحوث والدراسات السكانية، القاهرة، 2003، ص 19.

يفتقدون الأمن الغذائي. كما يجدر بالأشارة أن الأمن الغذائي يختلف عن الحق في الغذاء بحيث يشكل الأول هدفًا سياسيًا يمكن أن تضعه حكومة وتعمل على تحقيقه، أما الحق في الغذاء فعلى العكس هو حق من حقوق الإنسان على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى مدنية كانت أم سياسية، ولا بد من أن تكفلها القوانين المحلية والعالمية. فهذا الجوع المستشري وسوء التغذية الحاد هما من صنع الإنسان والسبب هو النظام الظالم السائد في العالم.[1]

فمهمة تحقيق الأمن الغذائي مهمة مركبة تقع مسؤوليتها الأولى على كاهل كل حكومة من الحكومات. ويتعيَّن على تلك الحكومات ان تهيئ البيئة المؤاتية، وتضع من السياسات ما يضمن السلم والإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والعدالة والمساواة بين الجنسين. كما ينبغي على الحكومات أن تتعاون، ضمن الإطار العالمي تعاونًا فعالا في ما بينها، وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل، والمنظّمات الحكومية الدوليّة، والمنظّمات غير الحكومية، والقطاعين العام والخاص، بشأن البرامج الموجهة صوب تحقيق الأمن الغذائي للجميع .

**الفرع الثاني: الأمن الصحي**

يتمحور الأمن الصحي حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحيّة التي تواجههم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة أمنة صحيًا وأكثر إستقرارًا. وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحيّة، ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الحؤول دونها فالصحة هي عنصر مكوِّن أساسي لأنه في أساس الأمن تكون حماية حياة الإنسان والصحة الجيدة تشكل شرطًا مسبقًا للإستقرار الإجتماعي. والعوامل التي تؤثر على الصحة كثيرة، ومن أهمها عامل سوء التغذية سواء في حالة نقص

[1] مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، ترجمة عدنان عبد الحفيظ القيسي، الشركة العالمية للكتابة، الكويت، 2003، ص 113.

كمية الغذاء أو في سوء نوعيته، ففي كلا الحالتين ينعكس الأمر سلبًا على صحة الأفراد. والتلوُّث البيئي أيضًا الذي يصيب الماء والهواء يسبب العديد من الأمراض التي يمكن ان تودي بحياة الفرد كما أن للفقر الدور البارز في تدهور صحة الأفراد حيث أن الذين لا يملكون المال يصعب عليهم الذهاب إلى الطبيب، كما تصعب عليهم متابعة العلاج الطبي، ما يؤدي إلى تدهور وضعهم الصحي.

**المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي والبيئي والسياسي**

**الفرع الأول :الأمن الإقتصادي**

يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم دعامات الأمن البشري، نظرًا إلى ما لعامل الإقتصاد من أهمية وتداخل في مجالات الحياة شتى. فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظلّ اقتصاد سليم. إن الحديث عن الاستقرار الإقتصادي يأخذ أبعادًا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق. ففي ظلّ عولمة الإقتصاد أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة بعضها مع بعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب إقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على إقتصاد دولة أخرى. وخير دليل على ذلك ما حصل في شرق آسيا في نهاية التسعينيات حيث أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى. ومن ناحية ثانية يرتكز الأمن الإقتصادي على إتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الإقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الإقتصاديّة، وبالتالي العمل على تأمين الإستقرار في الإقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لأن عدم الإستقرار سينعكس سلبًا على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة[1]

**الفرع الثاني: الأمن البيئي**

[1] وليد صليبي، الخيانة الاقتصادية، تقرير عن صندوق النقد الدولي، بيروت، 2002، ص 84 – 90.

يتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئيّة الرئيسة التي تهدد الكرة الأرضية، كالإحتباس الحراري، والتلوّث الهوائي، والنفايات الصناعية الخطرة، والمطر الحمضي، وتناقص طبقة الأوزون، وتلوّث البحار والمحيطات والأنهار، والإكتظاظ السكاني، والضباب الدخاني، وظاهرة التصحر وتدمير الغابات الإستوائية. هذه المشكلات لا تطرأ في المناطق المدنيّة أو السكنية الكثيفة فحسب، لا بل تمتد أيضًا إلى المناطق النائية. وهذه التدابير الحمائية ترتكز على إصدار قوانين رادعة في إطار منطقة أو إقليم وقارة. ولكن لضمان النجاح على المدى الطويل، يجب أن تعمم قوانين وقواعد حماية البيئة على العالم بأجمعه، وأن يصار إلى الاتفاق عليها في إطار تعاون دولي. وإذا ما أريد فعلاً إنقاذ البشرية ينبغي العمل على إحلال الإقتصاد البيئي والإجتماعي على المستوى الدولي محل الإقتصاد النيوليبيرالي. والطريق الموصل إلى هذا الأمر يبدأ بجعل جميع الأعمال الإقتصادية والسياسيّة للدول خاضعة لنوع من غلبة الأمور البيئيّة التي تتضمن بطبيعتها الإمور الإجتماعية .[1]

**الفرع الثالث: الأمن السياسي**

يتم توفير الأمن السياسي من خلال إستقرار النظام السياسي ومشاركة المواطن في ديناميات هذا النظام وانفتاحه على التطور، أي أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة

[1] أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 285، مطابع السياسة، الكويت، 2002، ص 28 – 30.

بمؤسساتها الرسمية وحسب، وإنما يطال أمن المواطن أو أمن الشعب بعدما خطت الإنسانية خطوات حثيثة نحو اعتماد مفهوم الأمن البشري الذي يعني الإستثمار في الطاقة البشرية، والقدرة على تحقيق الإستقرار الإجتماعي مع الزيادة السكانية وتطور الحياة العصرية.

كما أن الأمن البشري يشمل الأمن الثقافي من خلال الحفاظ على الهويّة القومية على مستوى محلي. أما على المستوى الدولي فتقع المسؤولية على المجتمع العالمي في تأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينها على قاعدة حقّ الإختلاف والمساواة. كما أنه يتضمن أيضًا الأمن العلمي والتقني من خلال سد الفجوات في هذا المجال بين الدول المتقدّمة والدول النامية، ومحاربة الأمية والنهوض بالعملية التربوية[1]

في ظل هذه المعطيات، يتبيّن أن الأمن البشري بمضامينه الشاملة الإجتماعية والإقتصادية والتنموية والبيئيّة والثقافيّة، لم يعد يقاس فحسب بمدى مواجهة التهديدات العسكريّة وتقليصها، بل بمدى تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان. أمام هذا المفهوم الجديد للأمن البشري، وعجز الدولة منفردة عن معالجة التحدّيات العالمية الجديدة، تزايد اهتمام المجتمع العالمي من أجل ضمان أمن البشرية المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلم والأمن الدوليين.

**خلاصة الفصل الأول :**

مفهوم الأمن هو مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها وغياب الإجماع بين المختصين حول معنا

[1] بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطيّة والتنمية، السياسة الدوليّة، مؤسسة الاهرام، العدد 114، تشرين الأول 1994، ص 146-147.

إذ سيطرت و لوقت طويل مقاربة تقليدية واقعية التصور على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للنظام الدولي، والذي تسعى من خلاله كل دولة لتحسين قدراتها، وتنظر للدول الأخرى على أنها تهديد لأمنها، وهدفها الذي تسعى إليه هو المحافظة على سيادتها وضمان بقائها واستمرار.

لكن الفرضيات الواقعية لفهم وتفسير الواقع الدولي أظهرت عجزها عن مواكبة الظروف الجديدة لفترة الحرب الباردة، هذه الأخيرة التي مهدت الطريق للدارسين والمنظرين لمراجعة مفهوم الأمن، خاصة مع بروز ديناميكيات العولمة ، تطور وسائل الإعلام والاتصال ونمو نمط جديد من التبادلات الاقتصادية ... من هنا كانت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن والبحث عن مقاربة تكون أكثر نضجا وتكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة.

وقد شكلت بداية التسعينيات من القرن العشرين نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا وممارسة، حيث تولى عدد من الدارسين مهمة مراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة، وقد كان الإسهام الأكبر لمدر كوبنهاغن للدراسات الأمنية والتي اقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة. وطرح من خلالها "باري بوزان" أحد أبرز ممثليها نموذجا للأمن الموسع يتكون من خمسة أبعاد ترتبط ببعضها البعض ولا تعمل بمعزل عن الأخرى، هي: البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي، هذا الأخير الذي أكد البنائيون –إلى جانب بوزان– على ضرورة إقحامه في الدراسات الأمنية، باعتبار أن الأمن المجتمعي يركز على عامل القيم: كاللغة، الهوية، الثقافة والدين. كما أن الأمن من هذا المنظور يحمل طابعين:

مادي ومعنوي، وهو غير معطى بل مبني اجتماعيا، لذا من المهم التركيز على دور المعرفة لتحول السياسات الأمنية. وبالإمكان جعل قضية ما مسألة أمنية ليصبح الأمن متغيرا يمكن نقله من ظاهرة لأخرى كأساس لأفكار "الأمننة" التي جاء بها بوزان.

# الفصل الثاني :الأهمية الجيواستراتيجية والجيوسياسية الدولية لحوض المتوسط

## المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لحوض المتوسط

- المطلب الأول : الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط
- المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية

## المبحث الثاني : الأهمية الجيو إستراتيجية لحوض المتوسط

- المطلب الأول : الأهمية الجيو استراتيجية و الإقتصادية لحوض المتوسط
- المطلب الثاني : الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط

## المبحث الثالث : التحديات الأمنية في حوض المتوسط

- المطلب الأول: الأزمات والنزاعات الإقليمية
- المطلب الثاني : أهم التهديدات الأمنية في حوض المتوسط

## المبحث الأول: الأهمية الدولية لحوض المتوسط الجيوسياسية

**تمهيد:**

منذ 2011 تعرف منطقة غرب المتوسط تحولات جيوسياسية كبيرة خاصة في المغرب العربي نتيجة كما يسمى الربيع العربي أو الحراك العربي الذي أدى إلى سقوط أنظمة حكم في بعض البلدان المغاربية، وبالإضافة للعديد من التدخلات المتعلقة بتداعيات الأزمة السياسية والأمنية المنطقة الساحل الأفريقي، وحتى في شرق المتوسط مع ظهور مجموعات ارهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو كما تسمى بتنظيم "داعش" في ليبيا ، فكل هذه التحولات التي حدثت بعد 2011 جعلت الوضع الأمني معقد مما يتطلب إعادة التفكير في شروط تحقيق الأمن الإقليمي للمنطقة.

### المطلب الأول : الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط

يعود اسم البحر المتوسط الذي يستعمل حديثا إلى النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي وهو مركب من عبارة لاتينية تعني الذي يتوسط اليابس، واليابس هو قارات العالم الثلاث: إفريقيا، أوروبا، آسيا

كما وقد عرف بتسميات تعددت بتعدد الحضارات والثقافات، فقد سماه المصريون "الأخضر الكبير" وسماه الرومان "بحرنا"، و "بحر فلسطين" عند العبرانيين، و "البحر الأبيض" عند الأتراك، فهو يتوسط ثلاث قارات وينفتح على المحيط الأطلسي عبر "أعمدة هرقل" أو ما يعرف اليوم بمضيق جبل طارق وعلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور والدردنيل، وعلى المحيط الهندي عبر قناة السويس والبحر الأحمر. تقدر مساحة البحر المتوسط ب5 مليون كلمة تقسم إلى حوضين كبيرين هما:

الحوض الشرقي بمساحة: 1.65 مليون كلم$^2$.

الحوض الغربي بمساحة: 0.85 مليون كلم$^2$.

وهناك من يقسمه إلى ثلاثة أحواض : شرقي، أوسط، وغربي لكن الشائع هو التقسيم الأول.

ويمتد من مضيق جبل طارق إلى ساحل الشرقي على مساحة 3800 كلم وعلى مسافة 800 كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة جنوة، وعلى مسافة 140 كلم بين صقلية وتونس، وعلى 13 كلم بين إسبانيا والمملكة المغربية، ويبلغ أقصى عمقه 5150 كلم و متوسطة 150 م، ويتميز المجال المتوسطي بالتنوع وعدم التجانس، حيث تنتشر به الكثير من الجزر الصغيرة اليونانية والتركية، بالإضافة إلى جزر كبيرة صقلية وكورسيكا وسردينيا، وشبه جزر كشبه جزيرة أيبيريا، وشبه الجزيرة الإيطالية، وشبه جزيرة البلقان

وفي الفترة الفاصلة بين القرن الثامن والتاسع عشر أطلق الأوروبيون اسم La mediterranee باللغة الفرنسية و The mediterranean باللغة الإنجليزية على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم هذا التحول في التسمية جاء بعد معرفة أوربا من جديد الأهمية التي أصبح يكتسيها البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد شق قناة السويس.

كما ويتميز البحر الأبيض المتوسط بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهميته الجيواستراتيجية، وتتمثل هذه الخاصية في وجود "نقاط الخناق" والتي تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية مما يكسبها أهمية عند رجال الإستراتيجية البحرية، وتمثل المناطق التالية: مضيق جبل طارق، مضيق البوسفور والدردنيل، قناة السويس أهم نقاط الخناق إضافة إلى مضائق أخرى:

مضيق صقلية بين جزيرة صقلية شمالا وتونس جنوبا . ٧ مضيق مسينا بين شبه الجزيرة الإيطالية وصقلية. ٧ مضيق أوترانتو بين إيطاليا وألبانيا.

كما وتطل على البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيرتين: في قارة إفريقيا توجد كل من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب بينما قارة أوربا فهناك كل من: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية، ألبانيا واليونان. أما في قارة آسيا فهناك: تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، وفلسطين، إضافة إلى الدولتان الجزيرتان: قبرص ومالطا، وبالتالي توجد 21 وحدة سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط ولقد جعل الموقع الجغرافي المتوسط في الامتداد الطبيعي الأفقي منه فاصلا بين العديد من العوالم في نفس الوقت، فهو يفصل بين إفريقيا وأوروبا، وبين العالمين الإسلامي والغربي، وبين المستعمر والمستعمر ... وبين الشمال والجنوب، على ما تحمله العبارات من دلالات رمزية ترمي إلى أبعد ما يمكن فهمه بمجرد مقاربة جغرافية طبيعية لما تخفيه من كناية التعبير عن التقدم والتخلف.

هذا التقارب والتواصل الجغرافي جعل من المنطقة منطقة إشعاع حضاري كبير وهذا عبر التاريخ البشري الطويل، فإن سهولة الاتصال بالإضافة إلى مساحتها الصغيرة جعل من سكان هذه المنطقة تعيش في تواصل واحتكاك مستمر مما أنتج لنا أعظم حضارات البشرية والتي كانت تأتينا دائما من على ضفاف هذا البحر، كما أن البحر الأبيض المتوسط La méditerrané هو بحر محاط بالشعوب والحدود في نفس الوقت وهذا لعدة اعتبارات في حديثنا عن منطقة المتوسط ليس حتما حديثنا عن منطقة أخرى من العالم ويشكل المتوسط وخاصة في حوضه الغربي جزءا من خط النار أو خط الكوارث، ويقصد بذلك الزلازل والبراكين، بالنسبة للبراكين، تنفرد بها الجزر الإيطالية كونها تحوي أهم البراكين النشطة (آياتنا، فيزوف، سترومبولي) وبالنسبة للزلازل، في الجزائر والمملكة المغربية لوحدهما سجلتا أغلب الهزات العنيفة، التي خلفت خسائر بشرية ومادية أكثر من أي جهة أخرى في غرب المتوسطة كما تمتاز المنطقة باختلافات على عدة أصعدة منها: / غياب التوازن الاقتصادي بين دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط حيث أن دول الضفة

الجنوبية للمتوسط تمثل 8% فقط من صادرات الاتحاد الأوروبي و 6% من وارداته ، في حين يمثل الاتحاد الأوربي 50% من صادرات بلدان المتوسط الشريكة (إلى غاية 23 بالنسبة للمغرب)، و 49% من وارداتها 7 انشقاقات سياسية بسبب اختلاف أنظمة الحكم بين شمال المنطقة وجنوبها.

عدم التوازن الديمغرافي بين سكان الضفتين اختلال ثقافي بانعدام التكافؤ في تحصيل المعرفة في الضفتين ، حيث نجد أن 62% من سكان الاتحاد الأوروبي يستخدمون شبكة الانترنت، بينما النسبة جد منخفضة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط تصل في بعض الأحيان إلى فرد واحد من كل 1960 مواطن.

**المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية**

تمثل منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما، بحكم ميزاتها البحرية الهامة (المجال، الحركية، مرونة الاستخدام)، والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات وهي آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتقاطع محور شمال–جنوب، وكنقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، ومهد ثلاث ديانات توحيدية، لكن هذا البحر نصف المغلق ليس بحرا كالبحار الأخرى، بل يشكل مجموعة أو مركب بحار كما يلاحظ فرناند بروديل بقوله "بحار تزدحم فيها الجزر، تنتشر فيها أشباه الجزر، تحيط بها شواطئ مسننة. إنه بحر محاصر بالأراضي، وبذلك فإن جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به.[1]

[1] صالح زياني وآخرون، السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد1، سبتمبر 2011، ص13

## المبحث الثاني : الأهمية الجيو إستراتيجية الدولية لحوض المتوسط

**تمهيد:**

ينفرد البحر المتوسط عن البحار الموجودة على سطح الكرة الأرضية بميزات جيوستراتيجية هامة وحيوية نابعة من عدة اعتبارات جوهرية نائي في مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ، كما يعد البحر الجسر الرابط بين الشرق والغرب عن طريق مضيق جبل طارق وقناة السويس التي افتتحت عام 1869 وتحول معظم الطرق الملاحية إليه والتي انعكست على كثافة الحركة التجارية والعسكرية المارة عبره إذ يعد بمثابة القاعدة الجنوبية لحلف الناتو و المنفذ الرئيسي لروسيا باتجاه المياه الدافئة فضلا عن وجود العديد من المضايق والجزر المهمة والتي لها اهمية حاكمة في مداخل ومخارج البحر، كذلك تشرف على سواحله الشمالية والشرقية دول ذات وزن سياسي فاعل على الصعيد الدولي لعل في مقدمتها فرنسا وايطاليا واسبانيا وتركيا، كما تمتد على سواحله الجنوبية والشرقية شبكة واسعة من خطوط نقل النفط المصدر من الخليج العربي وشمال أفريقيا وقسم من دول آسيا الوسطى.

### المطلب الأول : الأهمية الجيو استراتيجية و الإقتصادية لحوض المتوسط

**أولا: الأهمية الجيو استراتيجية**

تتمثل منطقة شرق المتوسط في الدول الواقعة في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط وهي تشمل كل من سوريا وفلسطين والأردن ولبنان وقبرص واسرائيل، وتحظى هاته المنطقة بأهمية جيو إستراتيجية تأخذها أساسا من خلال وقوعها على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعد مجال حيوي مهم عالميا عبر التاريخ نظرا لوقوعه على ثلاث قارات آسيا، أوروبا وافريقيا، حيث يمثل مزيج مختلف من الحضارات والثقافات، وبمثل خليط متجانس ومثل نقطة تنافس من طرف دول كبرى عالميا خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، كل

هاته الخصائص أخذتها منطقة شرق المتوسط من حوض المتوسط لتكون بقعة تنافس ومحط أطماع لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

نظرا للخصائص التي تميز شرق المتوسط كونها تقع في البحر الأبيض المتوسط، وتتوفر على أهم المواقع المرورية الدولية إضافة إلى كونها تتمتع بثورة هائلة أهمها الغاز الطبيعي الذي يعد مصدر من المصادر الهامة للطاقة ويستمد شرق المتوسط أهميته ومكانته من حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعد قلب العالم نظرا لمجاله الحيوي الهام ويبلغ طول سواحل المتوسط 3700 كم، أما عرض البحر 1930 كم، كما أن تصال بحر المتوسط بالبحار الأخرى له المنافذ والممرات الأمنة وتمتلك منطقة شرق المتوسط خصائص جيوبوليتيكية كبيرة والسبب كونها تتمتع بمواقع مرورية دولية وتحظى بأهمية إقتصادية ترجع العنصر النفط بالإضافة إلى صلاحية أجواء ومهاها ما جعل قطاع النفط والغاز قطبا للاستثمار.[1]

بناء على ما سبق تحظى منطقة شرق المتوسط بأهمية كبيرة بالنسبة للإستراتيجية العالمية، فيعتبر موقعها واسطة اتصال رئيسية والأكثر تنافسا عليها من طرف الدول الكبرى، كونها تتوفر على عامل الطاقة، وسعة أسواقها، ويعتبر النفط متغير من المتغيرات الكبرى التي تحكم التنافس بين القوى الكبرى خاصة روسيا وأمريكا، هذا ما جعل شرق المتوسط مركز ثقل استراتيجي لإنتاج العالمي في مجال الطاقة لذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطويق المد الروسي من خلال القواعد والأحلاف العسكرية كما عملت على تشجيع الصراع بين الدول المشتركة في نفس الإقليم من أجل السيطرة على مراكز الطاقة

[1] خديجة محبوب محمد الصالح، "النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي . 1973 حتي حرب الخليج الثانية" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم)، ص.4

الاقتصادية في دول المنطقة.[1] لقد أصبحت المصالح الأمريكية أكثر وضوحا من خلال الانتقال من الشراكة في السياسة الخارجية عبر التعاون مع قوى كبرى في العالم، بما يحقق لها مصالحها ويكون منسجما قدر الإمكان مع مصالح تلك الدول ولا يتصادم معها إلى التوسع والانتشار وفي عهد "بيل كلينتون" حيث انخرطت السياسة الأمريكية في سياسة دولية متعددة الأطراف، ثم إلى استراتيجية قائمة على الرؤية الأمريكية دون التعاون مع الدول الأخرى[2]

أما الأسباب التاريخية للدور الروسي في شرق المتوسط فتكمن في ثوابت استراتيجية، من أجل تغيير التوازن في العلاقات الدولية ترتبط بدورها الجديد القائم على حفظ مصالحها الإقليمية الدولية، وبعد ما تراجعت روسيا بحكم الظرف الاقتصادية وانعكاسات التفكك إذ ظلت في حصار من بعض الدول الأطلسية، حيث امتد هذا التضييق وصولا إلى شرق المتوسط لكن مع التغيير في التوجهات الجديدة.

**ثانيا : الأهمية الاقتصادية لحوض البحر ألأبيض المتوسط:**

يعتبر البحر ألأبيض المتوسط فضاء اقتصاديا بامتياز عبر التاريخ، رغم اكتشاف العالم الجديد إلا أن الكثير من العوامل ساهمت مجددا في تنظيم الأهمية الاقتصادية للبحر ومن هذه العوامل الحركة الاستعمارية وشق قناة السويس التي زادت من أهمية البحر على المستوى الاقتصادي والعسكري، وقد أصبح المتوسط المعبر ألأسرع وألا سهل لحاملات النفط ونقل المسافرين. كما أصبح أهم ممر تجاري في العالم انطلاقا من شرق أسيا في

---

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري نموذجا، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)ص 36 –30

[2] سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)ص 90.

المحيط الهادي عابرا المحيط الهندي عند ميناء سنغافورة ليجتاز البحر ألأحمر. باب المذنب، قناة سويس، وعبر مضيق جبل طارق نحو أوروبا والأمريكتين.

هذه الأهمية جعلت من الحوض محطة أطماع القوى الكبرى من خلال التنافس الدولي وذلك رغبة للاستفادة من المزايا التي يقدمها الفضاء المتوسطي.

تتميز هذه المنظومة المتوسطية بدينامية خاصة نابغة من خلفيات أساسية ، تتجلى الخلفية الأولى في كون هذا الشق يتميز بتشابه كبير في بعض العناصر الأساسية كالإطار الفيزيائي والأنشطة التي يمارسنها والوظيفة الجيوسياسية، أما الخلفية الثانية فترتكز أساسا في التنوع الثقافي والمرجعيات الدينية لدوله وتفاوت التنمية السوسيواقتصادية التي تسرع من حدة المواجهات الإيديولوجية وزيادة الهجرة والرغبة في الانتقال إلى الضفة الشمالية.

أما على مستوى الرهانات والتحديات المستقبلية تتجلى في الهجرة القوية نحو الشمال الغربي للمتوسط والهجرة من إفريقيا إلى الضفة الجنوبية في انتظار الانتقال إلى الضفة الشمالية ، وأصبحت المسألة البيئية تهدد المنظومة المتوسطية بكل ضفافها نتيجة التطور الصناعي.

**المطلب الثاني : الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط**

يشغل هذا البحر منخفضا عميقا مستطيلا يكاد يكون مغلقا ويقع بين خطي عرض 30° و 46° شمل خط الاستواء، ويبلغ طول المتوسط من شواطئ خليج الإسكندرية إلى مضيق جبل طارق حوالي 3540 كلم أما عرضا من الشمال إلى الجنوب حوالي 970 كلم، ويغطي مساحة بحولي 2510000 كلم مربع.

كما تحتوي جغرافية المتوسط على أكثر من 3300 جزيرة منها جزيرتين تشكلان دول قائمة بذاتها قبرص و مالطا، إلا أن هذه الخصائص انعكست على مناخ المنطقة حيث يتميز مناخ البحر المتوسطي بكونه جاف صيفا وممطر شتاءا، وينعكس المناخ بدوره في توزيع الأقاليم النباتية والمحاصيل الزراعة. كما تتأثر الثروة الحيوانية هي ألأخرى بالمناخ، زد على ذلك بالثروة السمكية التي تتأثر بالنسب العالية للتبخر والملوحة العالية.

**المبحث الثالث : التحديات الأمنية في حوض المتوسط**

***تمهيد:***

حدد حلف الشمال الأطلسي التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط في إستراتيجيته الجديدة وفقا للمفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1991 ،ولعام 1999 في التهديدات الأساسية التالية: الأزمات والنزاعات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل ظاهرة الإرهاب.

**المطلب الأول: الأزمات والنزاعات الإقليمية**

تعرف منطقة البحر الأبيض المتوسط العديد من النزاعات والصراعات الإقليمية وأهمها:

1- :**الصراع العربي – الإسرائيلي** : تعود جذور هذا الصراع على الأقل إلى بدايات القرن العشرين، مع قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948 على أرض فلسطين، ويعتبر هذا الصراع من أخطر الصراعات الدولية المعاصرة بسبب تداخل عوامل عديدة منها أن هذا الصراع يجري في منطقة إستراتيجية غنية بالثروات والموارد الاقتصادية مما يجعل أي حركة فيها لها تأثيرا إقليميا ودوليا بحكم ارتباط مصالح القوي الكبرى بهذه المنطقة2 .

2- **النزاع التركي – اليوناني** : يتمحور هذا النزاع على قضيتين مهمتين و هما :

-الصراع على بحر إيجه والجرف القاري و المياه الإقليمية .

-القضية القبرصية، وتعد تركيا واليونان أهم أطراف هذا النزاع حيث يؤكد الطرف القبرصي التركي تبعية الجزيرة لتركيا مستندا إلى وقائع تاريخية وجغرافية ويؤكد الطرف القبرصي اليوناني تبعية الجزيرة لليونان مستندا على وقائع تاريخية أيضا وتبقى القضية القبرصية علاقة إلى يومنا هذا.

**3- نزاع الصحراء الغربية:** وهو من أهم النزاعات التي يعرفها المتوسط الغربي ويتمحور هذا النزاع على مطالبة الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير والاستقلال من المغرب و

يلقي المساندة و الدعم من الجزائر، في حين نجد الإصرار المغربي على إبقاء سيطرته على الإقليم، وهذا النزاع سبب في توتر العلاقات الجزائرية المغربية .

وهذا إلى جانب النزاعات الأخرى التي تعرفها منطقة شرق المتوسط بين: إسرائيل سوريا، لبنان، تركيا، قبرص، حول حقوق النفط والغاز المكتشفة مؤخرا في هذه المنطقة .

بالرغم من أهمية العوامل التاريخية والثقافية و الدينية والاقتصادية في الصراعات القائمة في المتوسط وحوله، لا يمكننا اختصارها بصراعات شمال – جنوب أو صراعات مسيحية – مسلمة أو صراعات متصلة بدولة الاحتلال الإسرائيلي إنّها صراعات أكثر تعقيدا تتدخل فيها القوى العظمي والقوى الإقليمية المجاورة وهي تتصل بالدين واللغة وعدم التقسيم العادل للثروات، وهناك أهمية للتنافس على الأرض والإقليم إذ أن معظم التوترات الجيوبوليتكية حول المتوسط تترجم التنافس على الأرض: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، صراع الصحراء الغربية، صراع الأتراك والأكراد، صراعات البلقان[1] وهذا بالإضافة إلى التوتر الذي عرفه جنوب المتوسط في الدول العربية على وجه التحديد، في ظل الثورات المطالبة بالتغيير الأنظمة في كل من تونس، ليبيا، مصر سوريا .

يرى حلف شمال الأطلسي أن هذه الأزمات والنزاعات تشكل تهديدا مباشرا لأمن سكانه وأراضيه، لذلك يلتزم الحلف بالوقاية من الأزمات وإدارتها، أو إحلال الاستقرار بعد النزاع عند الضرورة، وذلك من خلال تبني مقاربة شاملة سياسة، مدنية، عسكرية لإدارة فعالة

[1] خطار أبوذ ياب، البعد المتوسطي في تعزيز حوار الحضارات، علي الموقع :
www.alarabinage.com/article.su?art=529881D=54. يوم، 2013/08/26.

للأزمات[1]. ويضيف الحلف أن هذه الأزمات والصراعات لا تهدد فقط أعضاء الحلف وإنّما تهدد المنطقة المتوسطية برمتها شرقها وغربها.

## المطلب الثاني : أهم التهديدات الأمنية في حوض المتوسط

### أولا / الهجرة غير الشرعية بعد 2011

يعد البحر الأبيض المتوسط إلى جانب أوروبا والشرق الأوسط واحدة من أهم مناطق الهجرة مع أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ، لهذا داخل هذا الفضاء نجد تدفقات متعددة الاتجاهات وغير متجانسة للغاية في الطبيعة، لأن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تطورت لهذه التدفقات نتيجة للتغيير الاقتصادي والاضطرابات السياسية[2] وهو الحال في 2011 أين تفاقمت الهجرة غير الشرعية.

لهذا يجدر الإشارة إلى أنه في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي عرفت حركات الهجرة غير الشرعية تباطأ كبير تجاه أوروبا منذ فترة طويلة إلى حد كبير، وذلك راجع إلى الدور الليبي في عملية عرقلتها، كما كانت تلك الهجرة المصدر الرئيسي للوظائف في تونس وبلدان الساحل الأفريقي والصحراء الأفريقية، لكن منذ انهيار الدولة الليبية الذي أدى إلى تحولات كبيرة في المنطقة وجعل زيادة حركات الهجرة البرية التي تأتي أساسا من الفضاء الساحلي الصحراوي الإفريقي والتي تمر عبر المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط لتكون النهاية في أوروبا والتي عرفت تحركات ونطاقها غير مسبوق في منطقة

---

[1] –Active Engagement, Modern Defence: Strategic concept for the defence and security of the members of the north Atlantic organization, in: http://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept2010-eng.pdf le 27/08/2013.

[2] .Jaulin, T. (2016). Migrations en Méditerranée: la crise de l'asile. Politique étrangère , hiver p25.

غرب المتوسط[1] لهذا في سنة 2014 يقدر عدد المهاجرين الذي وصلوا أكثر من 000, 200 مهاجر على السواحل اليونانية والإيطالية، وهنا بلغت بما يسمى "أزمة الهجرة ذروتها في العام التالي مع وصول أكثر من مليون مهاجر غير شرعي معظمهم من الأراضي اليونانية، وفي 2016 على الرغم من الانخفاض الكبير مقارنة بعام 2015 ظل عدد الوافدين مرتفعا حيث وصل عددهم إلى000. 300 مهاجر للفصل الأول لسنة موزعة بالتساوي تقريبا بين اليونان وإيطاليا ,Jaulin) (p31, 2016، والسبب الرئيسي لارتفاع المهاجرين راجع إلى الحرب في سوريا وثانيا ليبيا وهو ما يهمنا بالنسبة لمنطقة غرب المتوسط التي تعرف توافد كبير للمهاجرين غير الشرعيين على السواحل الإيطالية كما عرفت الدول المغاربية مع الأزمة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي في 2012 حيث أصبحت تعاني من الهجرة غير الشرعية الاتية منها لأنها أصبحت دول عبور واستقرار المهاجرين، بحيث فإن الأرقام المذكورة غالبا تقدر بحوالي 000. 100 بالجزائر سنة 2017 [2] بين 000. 25 و 000 . 30 بالمغرب وفقا للحكومة في 2014 تشير إلى ظاهرة واسعة النطاق، وبالنسبة لتونس تقدر سنة 2018 بأكثر من 000. 10 مهاجر غير شرعي افريقي في الأراضي التونسية[3] .

لكن حلت ليبيا محل تونس باعتبارها نقطة الانطلاق الرئيسية لطريق وسط البحر المتوسط الذي يؤدي إلى إيطاليا بين عامي 2011 و2016، بحيث سلك حوالي 000. 630 مهاجر

---

[1] .Kerkeni, E. (2018). La coopération Europe / Sahel-Maghreb au défi de la crise migratoire. Les Cahiers de l'Orient , p59.

[2] Audrey Lenoël, Y. M.-G. (2018). Chapitre 3 – Migrations ouest-africaines vers les pays méditerranéens et travail agricole. Dans CIHEAM, MediTERRA 2018. Paris: Presses de Sciences Po,pp65-66..

[3] Samoud, W. (2018). Tunisie, pays de destination et de transit pour les migrants d'Afrique subsaharienne": Les principaux chiffres à retenir. huffpostmaghreb , .

غير شرعي هذا المسار حسب احصائيات المفوضية الأوروبية لسنة 2017، ومع ذلك كانت الغالبية العظمى من المهاجرين البالغ عددهم 180.000 الذين وصلوا إلى إيطاليا في سنة 2016 من غرب وشرق إفريقيا، ولهذا تعتبر ليبيا من بين دول حوض البحر المتوسط في شمال إفريقيا التي استضافت سنة 2017 أكبر عدد من المهاجرين الدوليين حيث بلغ عددهم 790.000 مهاجر[1]

**ثانيا : الإرهاب**

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أبرز تهديد الذي يعرفه العالم في الآونة الأخير مع ظهور الجماعات الإسلامية التي تعمل تحت غطاء الإسلام، والتي اليوم أصبحت تهدد الأمن الدول المغاربية والأمن الأوروبي بعد 2011، والتي قامت بعمليات على الأراضي الأوروبية فمنطقة غرب المتوسط كالعالم عرفت بعد 2001 الإرهاب العالمي وتداعيات التدخل الأمريكي في أفغانستان 2001 والعراق 2003، بحيث هناك حدثان على وجه الخصوص أثر بكثير في المنطقة، وهي تفجيرات مدريد في 11 مارس 2004 التي خلفت 191 قتيلا وأكثر من 1800 جريح وتفجيرات الدار البيضاء بالمغرب في 16 مايو 2003 التي خلفت 45 قتيلا وأكثر من 100 جريح [2]بالعمليات الإرهابية بعد 2001 التي حدثت في أظهرت هجمات جربة والدار البيضاء في عامي 2002 و2003 بالمغرب وكذلك هجمات مدريد عام 2004 بإسبانيا أن الإرهاب في المنطقة لم يكن محليا فقط كما حدث في التسعينيات بل أصبحت ظاهرة عالمية، ولقد خلقت الحرب العراقية ما يصفه L ' Apocalypse dans l ' islam–Jean Pierre Filiu في مقال له تحت عنوان بأنه هناك "مثلث مصيري بين شمال

[1] David, A. (2018). Chapitre 1 – Migrations en provenance et à destination des pays méditerranéens. Dans CIHEAM, MediTERRA 2018. Paris: Presses de Sciences Po,p1

[2] Masson, M. (2011). Les groupes islamistes se réclamant d'AlQaïda au Maghreb et au Nord de l'Afrique. Confluences Méditerranée , p155

إفريقيا وأوروبا والعراق: "لقد كان العراق مفتاح التحول في الجماعة السلفية للدعوة والقتال من منظمة محلية إلى منظمة دولية .

أما الفترة التي تهمنا هي بعد 2011، لأنه لا يمكن التحدث عن الجماعات الإرهابية الحالية دون الرجوع إلى الماضي لأنها امتدادات للجماعات الإرهابية للسنوات التسعينات القرن الماضي وهنالك إلى يومنا هذا نفس المسؤولين الإرهابيين الذي كانوا ينشطون سابقا لايزال اليوم ينشطون الإرهابي المختار بن محمد بلمختار" أمير منطقة الصحراء في الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال وأمير كتيبة الملثمين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومؤسس كتيبة الموقعون بالدماء الذي كان ضمن الجماعات الإرهابية الجزائرية التي كانت وراء العشرية السوداء[1] فالانتفاضات في المنطقة العربية أدت على تسارع في تفكيك الأنظمة القديمة وكشفت هشاشة الدول القائمة، كما أظهر سقوط العديد من الأنظمة التي كانت تعتبر حتى الآن قوية كتونس وليبيا ومصر وما تلاها من حالة انعدام القانون في فشل بناء الدولة القومية، لأن بين عشية وضحاها استولت ردود الفعل القبلية والإقليمية القديمة وأيضا العامل الاقتصادي ساهم أيضا في تفاقم مشاكل الدول العربية والمغاربية .

فكل هذه العوامل سمحت للجماعات الإرهابية في زيادة أنشطتها من خلال الفوضى العارمة والأوضاع الاجتماعية المزرية التي تدفع خاصة فئة الشباب بالالتحاق بها فالوضع للساحل الإفريقي يعتبر من الأسباب الأساسية في تصاعد الجماعات الإرهابية نتيجة عدم التفرقة بين الجماعات التي تنشط في الشمال المالي، بحيث من الصعب للغاية فصل خيوط العنف في مالي التي تحركها أربع مجموعات رئيسية سنة 2013 المتمثلة في الحركة

[1] Lounnas, D. (2013). La stratégie algérienne face à AQMI. Politique étrangère , automne p151.

الوطنية لتحرير أزواد وأنصار دين، حركة من أجل التفرد والجهاد في غرب إفريقيا، القاعدة في المغرب الإسلامي، كما لا تزال هناك مجموعات إرهابية أخرى يتمركز بعضها جزئيا على تراب مالي كمجموعة بوكو حرام النيجيرية الموجودة في غاو وتضم مائة مقاتل مع علاقات أوثق مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو أنصار الشريعة وكانت هناك جماعة أصبحت تنشط في المنطقة منذ 2014 هي "داعش" نتيجة تواجدها في ليبيا، فالوضع صعب للغاية في الساحل الإفريقي، لأنها أصبحت اليوم قاعدة خلفية للإرهاب الدولي.

كما عرفت أوروبا أيضا عمليات إرهابية نتيجة للتحولات الجيوسياسية، ففي فرنسا كانت هجوم ضد الجنود ومدرسة يهودية بمدينتي تولوز ومونتوبان سنة 2012 (7 قتلى) ثم ضد جريدة شارلي إيبدو" بباريس جانفي 2015 (17 قتيلا)، كما ضربت الهجمات أيضا الولايات المتحدة الأمريكية أربعة مرات في عامي 2013 و2015، بلجيكا في عامي 2013 و2016، بريطانيا سنة 2013.

**ثالثا : تصاعد الجريمة المنظمة بعد 2011:**

أدت التحولات الجيوسياسية إلى تفاقم نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة غرب المتوسط بجميع أنواعها والمتمثلة أساسا في تجارة الأسلحة والمخدرات واتجار البشر، ونجد أن الجريمة المنظمة بخصوصياته ونشاطاتها لها علاقة مع التهديدات الأخرى خاصة مع الإرهاب والهجرة غير الشرعية بمنطقة غرب المتوسط، بحيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور إلى المراكز الحضرية في الشمال وحتى أوروبا الغربية، ومن أبرز الأمثلة نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يعمل في مجموعتين واحدة تؤدي معظم المهام التشغيلية في شمال الجزائر والثانية في الجنوب تنشط في التهريب نيابة عن منظمة الشمال،

وكما يتضح من المضبوطات المتكررة لكميات كبيرة من الأسلحة على الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر بعد 2011 [1].

**المطلب الثالث: النشاطات الإجرامية في حوض المتوسط**

**أولا / تجارة الأسلحة**

شهدت منطقة غرب المتوسط خاصة المنطقة المغاربية تفاقم اتجار الأسلحة بعد سقط القذافي، بحيث بعد مرور عام ونصف على سقوط القذافي يستمر الاتجار في جميع أنحاء المنطقة، كما يتضح من مصادرة الجيش الجزائري للأسلحة الصغيرة في محافظة إليزي، بما في ذلك مصادرة الأسلحة الثقيلة من نوع 138 صاروخا غراد للسلطات المصرية أو تبادل إطلاق النار بين المهربين والقوات المسلحة على الحدود التونسية. ووفقا للتقديرات المتداولة لم يتم ضبط أكثر من 20%، مما يعطي فكرة عن حجم الأسلحة المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة، لكن ما يثير القلق بشكل خاص فقدان 10.000 من منظومات الدفاع الجوي المحمولة من المخزونات الليبية ومنها 5000 في حوزة السلطات الليبية، وكما استفادت الجماعات المسلحة الإرهابية من هذا الانتشار المنظومات الدفاع الجوي المحمولة سواء كان المتمردين الطوارق بشمال مالي أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

**ثانيا/ تجارة المخدرات**

يعتبر سوق المخدرات من خلال الأرباح التي يولدها من أهم الأنشطة بالنسبة للجريمة المنظمة، بحيث على المستوى العالمي حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة فهذا القطاع الذي يبلغ حجم مبيعاته نحو 320 مليار دولار حيث يمثل أكثر من ثلث إجمالي حجم التجارة الأعمال التجارية الناشئة عن الأنشطة

[1] Hamel, T. (2016). La lutte contre le terrorisme et la criminalité: Un changement de paradigme ? Une vision algérienne. Sécurité globale , p48.

المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما تعتبر أوروبا الغربية من أبرز سوق المخدرات في العالم لأنه عرف نموا مطردا على مدار الأربعين عاما الماضية مع تطور الاستخدام الشامل وأيضا نمو مجتمع المخدرات واستهلاك في سنة 1960 التي تم تغذيتها بسبب عرض ديناميكي من قبل العديد من الجهات الفاعلة، ويتمحور هذا الاستخدام حول أربعة منتجات رئيسية: القنب الهندي (الراتنج والعشب)، الكوكايين، والأمفيتامينات (الإكستاسي) والهيروين[1] ، ودائما حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة نعلم أيضا أن مبيعات الكوكايين فقط في الولايات المتحدة وأوروبا بلغ إجمالي مبيعاتها 70 مليار دولار لعام 2010/2000 لتهريب المخدرات خاصة الكوكايين من أمريكا الجنوبية والمتجهة إلى أوروبا، ووفقا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لسنة 2011 تهريب الكوكايين بمنطقة الساحل كانت منخفضة حوالي ثلاثة أطنان سنويا حتى عام 2003، ولكن زادت كمية الكوكايين التي تمر عبر إفريقيا بشكل مفاجئ إلى 40 طنا في عام 2006 ثم إلى 47 طنا في عام 2007، وفي الوقت نفسه فإن حصة المضبوطات للكوكايين في غرب إفريقيا من إجمالي افريقيا زاد من 22 % في عام 2000 إلى 99% في عام 2007.

وتعتبر الكوكايين من أحد المنتجات التي تولد أكثر قيمة مضافة تشتري ما بين 2.000 و 3.000 يورو للكيلوغرام الواحد فين مناطق الإنتاج، وقيمته 10 آلاف يورو في مدن المحيط الغربي لإفريقيا، و 12.000 يورو في عواصم الساحل الإفريقي، م من 18.000 إلى 20.000 يورو في مدن شمال إفريقيا وما بين 30.000 إلى 45.000 . يورو في المدن الأوروبية .

[1] Gandilhon, M. (2016). Les drogues illicites en France: un marché en forte croissance. Sécurité globale , p29.

وهنا يتمثل عجز الدول الإفريقية خاصة الساحلية عن ضبط ومكافحة تهريب المخدرات نتيجة لضعف الدول خاصة مع أحداث 2011.

**ثالثا/ اتجار بالبشر**

لقد تطرقنا إلى الهجرة غير الشرعية وتفاقمها بعد 2011 حيث تبين علاقة الهجرة غير الشرعية مع الجريمة المنظمة، والسبب هي الممرات التي يستعملها المهاجرون خاصة الإفريقية نحو أوروبا مرورا بالمغرب العربي فهي ممنهجة وليس عشوائية نجد اليوم في ليبيا أسواق الإتجار البشر خاصة في المنطقة الوسطى والجنوبية، بحيث على طول الطرق المهاجرة التي تعبر ليبيا توجد أسواق للعبيد ، وتم إنشاؤها في الحدائق العامة أو مواقف السيارات حيث يتم بيع المهاجرين من 400 إلى 1000 يورو لتستخدم لتنفيذ الأعمال اليومية والبناء، .... إلخ أي كل الأعمال الشاقة، وأولئك الذين لا تستطيع أسرهم إعادة الشراء يقتلون أو يتركون جوعا ، وهذا حسب منظمة الهجرة الدولية 2019 [1],

وفقا لمكتب المفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خلال عام 2014 تم تسجيل وصول 130.000 مهاجر على الساحل الأوروبي وبلغ عدد القتلى 2500، كما تضاعفت هذه الأرقام تقريبا منذ عام 2011 عندما تم تسجيل وصول 69.000 شخص من جنسيات مختلفة وكانت عدد الوفيات15.000 وهو نفسه بالنسبة للإتجار بالبشر الذي يقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن هذا النوع من الجرائم يؤثر وحده على 2.4 مليون شخص في جميع أنحاء العالم وبالخصوص منطقة غرب المتوسط نتيجة لتدهور الأمني وغياب الدولة في منطقة الساحل الإفريقي وليبيا كما يقوم المهاجرون والناقلون الآن بتكييف وتجاوز المدن الرئيسية ونقاط التفتيش الخاصة بهم في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2011، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النقل مثلا بين النيجر وشمال إفريقيا حيث زادت

[1] Xavier Raufer, S. Q. (2019). Faits & Idées. Sécurité globale ,p200.

الأسعار التي كانت دائما تختلف اختلافا كبيرا وفقا للمركبات والوجهات والفترات، من حوالي 50 يورو في المتوسط للشخص الواحد في عام 2010 إلى أكثر من 500 يورو سنة 2017، ومنه بعد 2011 عرف زيادة في الأسعار ما يعني أرباح كبيرة للجريمة المنظمة[1]

[1] Julien Brachet, J. B. (2018). Au Sahara, voyager devient un crime. 1. (l. monde, Éd.) france. Récupéré sur https://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/06/01/au-saharavoyager-devient-un-crime_5308325_3212.html

# الفصل الثالث: طبيعة ومظاهر منافسة القوى الكبرى في حوض المتوسط

**المبحث الأول: تنافس القوى التقليدية**

المطلب الأول :النفوذ الأمريكي في حوض المتوسط

المطلب الثاني :النفوذ الفرنسي في بعده التقليدي في حوض المتوسط

المطلب الثالث : التحركات الروسية في حوض المتوسط

**المبحث الثاني: تنافس القوى الصاعدة ( الحديثة)**

المطلب الأول : التواجد التركي في حوض المتوسط

المطلب الثاني : الاطماع الإسرائيلية في حوض المتوسط

المطلب الثالث : التدخل المصري في المنطقة

**المبحث الثالث: انعكاسات تحديات حوض المتوسط على دول المنطقة**

المطلب الأول : الانعكاسات الأمنية

المطلب الثاني : الانعكاسات السياسية

المطلب الثالث : الإنعكاسات الاقتصادية

## المبحث الأول: تنافس القوى التقليدية:

### المطلب الأول :النفوذ الأمريكي في حوض المتوسط .

منذ البداية كان العنصر الحاسم في نظام أمن حلف الأطلسي وأحد محددات وجوده الأساسية هو الوضع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها في الساحة الدولية ورغبتها في تثبيت وجودها العسكري والسياسي في قارة تعني الكثير للأمريكيين .

إن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بربط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي دفعها إلى قرار بقاء الحلف وإعادة رسم دور جديد له في النظام العالمي الجديد وفي قمة روما 1991قرر رؤساء الحكومات والدول والأعضاء في الحلف عدم حله وضرورة إبقائه مع إدخال تغييرات على توجهاته وأساليب عمله وأهدافه، ولكن سرعان ما نشب الخلاف بين الدول الأعضاء داخل الناتو فيما يتعلق بدوره في منظومة الأمن الأوروبي ما بين مؤيد لضرورة استقلال أوروبا الأمني ومؤيد لضرورة الإبقاء على الحلف الأطلنطي والوجود الأمريكي بصفة عامة في القارة الأوروبية .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الأعضاء تحمسا لتوسع الحلف نحو شرق ووسط أوروبا، فهي صاحبة مشروع "الشراكة من أجل السلام" ولواشنطن أهداف وراء إصرارها على توسيع الحلف ومنها تكريس زعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوروبية، وكذلك حصر واحتواء روسيا ومنعها من ممارستها أي دور عالمي أو إقليمي .

كذلك كانت وراء التوجه الأطلسي جنوبا نحو المتوسط وذلك بهدف إعاقة السعي الأوروبي للإنفراد بشؤون حوض البحر المتوسط .جاء هذا التوجه الجديد للولايات المتحدة الأمريكية نحو جنوب المتوسط بعد ملاحظة الاهتمام المتزايد لدول الأوروبية المتوسطية (خاصة فرنسا) بمنطقة المتوسط، ولهذا سارعت الولايات المتحدة بطرح مبادرة الحوار المتوسطي التي قادها حلف الشمال الأطلسي، وهذا إلى جانب مبادرة اسطنبول للتعاون

التي شملت دول الشرق الأوسط وهي مشاريع للتعبير عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وعلى رأسها التطبيع الشامل مع إسرائيل وإدماجها في المنطقة العربية كونها الحليف الإستراتيجي لها.

مما سبق يمكن القول أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية داخل الحلف تستهدف احتواء الدول الأوروبية لكي لا يكون لها أي دور أمني مستقل عن السياسة الأمنية للولايات المتحدة[1].

**المطلب الثاني :النفوذ الفرنسي في بعده التقليدي في حوض المتوسط :**

تعتبر فرنسا من الدول الأوروبية المتزعمة للاتجاه الإستقلالي عن الحلف الأطلسي ومن أكبر الدول المنادية بتشكيل نظام هوية دفاعية أوروبية مشتركة، وترجع جذور هذه النزعة إلى عهد الرئيس السابق "شارل ديغول" الذي اتخذ قرار الانسحاب من الهيكل العسكري للحلف عام 1996 ،فكانت فرنسا تؤكد على ضرورة امتلاكها القوة النووية للدفاع عن نفسها بمعزل عن حلف الناتو، وترى أن وجود قوات نووية وتقليدية أمريكية في القارة سيجعلها مسرحا لأي حرب مستقبلية مع السوفيات، كما أن هذا الوجود لم يردع موسكو من نشر قواتها في وسط وشرق أوروبا.

حاولت فرنسا في إطار الحرب الباردة إقناع الأوروبيين بهذا الموقف وضرورة أن يكون لهم دفاع مستقل داخل الناتو، إلاّ أنّها لاقت ردود أفعال سلبية الأمر الذي اضطرها

[1] تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ملود معمري، تيزي وزو، 2014، ص ص 130، 131

للانسحاب من المنظومة العسكرية للحلف عام 1966 وإخراج جميع القوات الأطلسية من أراضيها، رغم أنّها بقيت عضوا في الهيكل السياسي له .

مع نهاية الحرب الباردة خيل لفرنسا أن هناك فرصة ستسمح لها بتحقيق سياستها الرامية إلى إقامة أمن ودفاع أوروبي مستقل عن الناتو خاصة أن هذا الأخير فقد مبرر وجوده، إلاّ أن الحرب التي اندلعت في يوغوسلافيا أكدت إخفاق الأوروبيين في احتواءها وبالتالي أكدت أوروبا – خاصة فرنسا– أن إقامة سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو من المستحيلات بعد أن حسمت الحرب سياسيا وعسكريا من قبل الناتو، فيما يخص قضية توسيع الناتو نحو شرق ووسط أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة كانت باريس من أكثر المعارضين لهذا التوسع .

تستند فرنسا في معارضتها لقرار التوسع إلى الحجج التالية:

أنّه لا توجد أي تهديدات حقيقية قادمة من دول شرق ووسط أوروبا وحتى روسيا نفسها، إن الوضع الاقتصادي لأوروبا الشرقية لا يسمح لها بالوفاء بكل التزامات وأعباء الانضمام إلى الحلف، والتأكيد بأن فرنسا ليست مستعدة لتغطية هذا العجز ،وهذا إلى جانب التخوف من ارتفاع مكانة ألمانيا في البناء الأوروبي على حسابها، لاسيما أن هناك اتجاها رسميا أمريكا يعطي الأولوية لألمانيا في الشؤون الأوروبية ويعتبرها الشريك الإستراتيجي الأول لواشنطن في قيادة الناتو وتقاسم الأدوار والأعباء فيه ، ومن جهة أخرى تسعى فرنسا إلى تحويل عملية توسيع الناتو بحيث تتخذ صيغة أطلسية جنوبية، إذ ترى أن تهديدات الأمن الأوروبي تتركز في المنطقة الجنوبية، إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض هذا الطرح لأن ذلك يساعد على تعاظم المصالح الفرنسية على حساب مصالحها في حوض البحر الأبيض المتوسط .يرى البعض أن عودة فرنسا إلى المنظومة العسكرية للحلف مرتبطة بموقفها من عملية توسيعه نحو الشرق، حيث قررت عام 1995 استرجاع عضويتها في المنظومة العسكرية للناتو، إلاّ أن ذلك غير كاف لتضطلع بدور فعال في الحلف وهي غير

ممثلة في القيادة العامة الدولية والأمانة العامة للحلف الأطلسي. لكن بمجيء الرئيس نيكولا ساركوزي للحكم في 2007 وفي إطار الندوة التي نظمتها مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية في الكلية العسكرية بعنوان "فرنسا الدفاع الأوروبي وحلف الأطلسي في القرن 21 ،"أعلن العودة إلى القيادة العامة للحلف في 11 مارس 2009 ،والذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية [1].

**المطلب الثالث : التحركات الروسية في حوض المتوسط:**

وضعت روسيا بشكل رسمي كل تحركاتها ومخططاتها الإستراتيجية والجيوسياسية من خلال اعادة رسم خارطة مصالحها ونفوذها وإعادة بناء مكانتها عالميا منذ 2010 م على خلفية تغير ملامح بعض الدول لواقعة شرق التوسط " وتقوم الإستراتيجية المعدة بفكرة تنمية روسيا إقتصاديا واجتماعيا تنطلق من نظام الأولويات القومية في روسيا الاتحادية لضمان أمنها القومي" وتناولت الإستراتيجية الروسية فيما يخص الأمن القومي محاور جيوسياسية للحفاظ على مصالحها الإقليمية والعالمية وتتمثل توجهات الاستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط في حرية الحركة وعدم الانصياع للدول التي تأثر على مصالحهما كما سعت روسيا أن تكون بديلا للغرب في المنطقة العربية وهي تعتمد على استراتيجية محاولة تحقيق أمن الحدود الجنوبية ضد أي تهديد فاعتمدت في هذا الصدر على استراتيجية عسكرية تقوم على ضمان القدرات الدفاعية لروسيا 1 ) وتقوم استراتيجيتها في شرق المتوسط على عدة اعتبارات أهمها :

- ضمان مصالحها في المنطقة بمختلف مستوياتها.
- محاولة خلق الأمن للحدود الجنوبية والتصدي للصراعات الإقليمية.

[1] تباني وهيبة، المرجع السابق، ص ص 132، 133، 134.

- إعادة إنعاش الاقتصاد الروسي، بالاستفادة من مقدرات المنطقة الاقتصادية، وتسويق السلاح.
- خلق كتلة تقف ضد الأحادية القطبية والتضيق على الهيمنة الأمريكية ما يبين سعيها لإقامة علاقات وطيدة مع الدول.[1]

## المبحث الثاني: تنافس القوى الصاعدة ( الحديثة)

عرفت العلاقات الدولية صعود قوى جديدة عقب الحرب الباردة على خلفية التحولات التي عرفتها السياسة الدولية بانتقال الاهتمامات الى المتغير الاقتصادي تتراجع الاهتمام بمقدرات القوة الصلبة وهذا ما منح بعض الدول فرصة الظهور بمفهوم جديد للنفوذ في العالم .

### المطلب الأول : التواجد التركي في حوض المتوسط

لا يخرج الدور الفعال الذي تقوم به تركيا في منطقة الساحل الأفريقي عن سياساتها الخارجية العامة، التي تبنتها منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم عام 2002، و القائمة على عدد من المبادئ، أهمها تصفير المشكلات و الاعتماد على سياسة خارجية متعددة الأبعاد، لكن لا بد من الرجوع إلى عام 1998، أين تم وضع خطة انفتاح على القارة السمراء ككل، على أساس دولة أفرو آسيوية، فقد تم تطوير هذه الخطة عام 2003، قبل أن تتحول و ترتقي إلى أستراتيجية تطوير العلاقات مع الدول الإفريقية، قبل أن تعلن تركيا في

[1] العيد دحماني وآخرون، ملتقي وطني حول الصرع والتعاون في المتوسط، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2019/07/06، ص ص 4،5

العام 2005 عن ما أسمته عام إفريقيا، حيث شهد العام نفسه غزوة ديبلوماسيا و تجاريا على القارة الإفريقية ككل، بما فيها دول الساحل الأفريقي.[1]

تقوم تركيا بالتصدير إلى المنطقة، عدد كبير من السلع، كمساحيق الغسيل و الأجهزة الكهرومنزلية و الألبسة الجاهزة و غيرها، كما تقوم من خلال بعض الشركات الكبرى بإنجاز بعض المشاريع الضخمة كالمطارات و السدود و الأحياء السكنية، و منه يتجلى لنا البعد الاقتصادي لتركيا بالمنطقة الإفريقية.[2]

إضافة إلى مضاعفة عدد الزيارات المتبادلة، رفيعة المستوى، بين البلدان الإفريقية وتركيا، فإن هذه الأخيرة تحصلت على صفة مراقب في أفريل من 2005 في الاتحاد الإفريقي، و تحويل سفارتها بأديسا بابا إلى سفارة معتمدة لدى الاتحاد، في ماي من نفس السنة، و الذي شهد أيضا اعتماد سفارة تركية في أبوجا لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس)، ليعلن الاتحاد الإفريقي، أثناء انعقاد الدورة العاشرة في جانفي 2008، أن تركيا شريكا استراتيجيا لهم، لاسيما بعد القمة التركية – الإفريقية المنعقدة في نفس السنة، و التي استضافت 50 من قادة الدول الإفريقية، و الذي اعتبر آنذاك نجاحا دبلوماسيا كبيرا. و منه فتح المجال أمام الأتراك للانضمام لمنتدى الشركاء الدولي للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD)، كما تقدمت تركيا بطلب عضوية في شهر مارس 2008، في بنك التنمية الإفريقي و صندوق التنمية الإفريقي، و الذي صودق عليه في ماي

---

[1] Alain VICKY, « La Turquie à l'assaut de l'Afrique », Le Monde diplomatique, 2011 (Mai 2011), p5. " تضاعفت قيمة الصادرات التركية للقارة الأفريقية ككل من 1.5 مليار دولار عام 2001 إلي 10 مليار دولار في 2009.

[2] محمد أوزكان، اتركيا تكتشف إفريقيا، صحيفة زمان التركية، 12 سبتمبر 2008، أنظر : web/detaylar do load detay&link=152938 http://www.todayszaman.com/tz 2015 . 11 . 22 التصفح :

2008، و هي نفس السنة التي انعقدت فيها أول قمة تركية – أفريقية بمشاركة 49 دولة و 11 منظمة إقليمية .[1]

دخلت تركيا مجال المنافسة على النفوذ بمنطقة الساحل الأفريقي من الباب الواسع و الرسمي، و قد كانت البداية بالمساعدات الإنسانية و التنموية الاجتماعية، لاسيما بالنيجر، اين استثمرت في قطاعات الصحة، التربية و التعليم، و كذا الزراعة، حيث تمكنت تركيا من التواجد بالمنطقة من خلال هذه المشاريع، بحثا عن فرص دخلت تركيا مجال المنافسة على النفوذ منطقة الساحل الأفريقي من الباب الواسع و الرسمي، و قد كانت البداية بالمساعدات الإنسانية و التنموية الاجتماعية، لاسيما بالنيجر، أين استثمرت في قطاعات الصحة، التربية و التعليم، و كذا الزراعة، حيث تمكنت تركيا من التواجد بالمنطقة من خلال هذه المشاريع، بحثا عن فرص للاستفادة من الثروات الطبيعية و الباطنية التي تزخر بها المنطقة، و التي ستساعد في تنمية الاقتصاد التركي في النيجر، تقوم وكالة التعاون و التنسيق المعروفة باسم تيكا ببناء بعض المشاريع في بلدان الساحل الأفريقي، على غرار مجمع مدرسي (1260 تلميذ)، بالإضافة إلى حزام أخضر خلق حوالي 200 منصب شغل، بالإضافة إلى بعض الحدائق و المنتزهات، و كذا تقوم الوكالة التركية ببناء أحد المراكز الطبية المتخصصة في أمراض النساء بالمنطقة.

[1] طه عودة، الانفتاح التركي علي أفريقيا، دراسة منشورة عبر موقع المسلم للدراسات الأكاديمية سبق لتركيا أن شيدت حديقة الصداقة التركية – النيجيرية في2012.

ما بين 2009 و 2014 تضاعف حجم المبادلات التجارية بين القارة الإفريقية وتركيا، من 5. 3 إلى 23.4مليار دولار[1]، بالإضافة إلى تحويل الاتجاه ديبلوماسيا اللقارة السمراء، التي كانت تتوفر على 12 سفارة في كامل القارة في 2008، لتصل اليوم إلى 39 ممثلية دبلوماسية.

تقوم تركيا في ظل نموها الاقتصادي على توسيع أسواقها الاستهلاكية، وقد وجدت في منطقة الساحل الأفريقي الملاذ الجيد، لما تعرفه هذه الدول من نمو ديمغرافي بالدرجة الأولى، و الطلب على المواد الغذائية المختلفة، و هو ما يدخل في اطار الخطة التركية للانفتاح الاقتصادي على الأسواق الإفريقية، كما تحاول تركيا تبرير محدودية فعاليتها في دول الساحل الأفريقي بالنفوذ الغربي من ناحية و الروسي من ناحية أخرى.[2]

على صعيد آخر، تقوم تركيا من خلال بعض المنظمات الإنسانية تحت إدارة وكالة التنسيق و التعاون التركية (نيكا)، بتقديم المساعدات الطبية، خاصة لعدد من المناطق على غرار النيجر، و ذلك منذ 2006، أين يعمل أكثر من 650 متطوعا تركيا بالمنطقة، ما بين أطباء عيون و أطباء أسنان و غيرها. وفي هذا الإطار، قامت تركيا بإنجاز و افتتاح مستشفى لعلاج العيون، بالتنسيق مع مؤسسة (IHH) وهي مؤسسة إغاثة تركية، إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية.[3]

---

[1] http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/03/04/la-turquie-puissance-montante-enafrique_4876962_3212.html#f2DalLAiffziibwh.99

[2] Alexander MURINSON, The Strategic Depth Doctrine Of Turkish Foreign Policy, Middle Eastern Studies, No42, (November 2006), pp. 951-952

[3] Mustafa SAHIN, "Development Aid in African countries and TIKA" in: Common Strategic Vision Development Project Diplomatic Representatives of Turkey and African Countries, 3rd Workshop Final Report. "Development Aid in African Countries and Turkish Civil Society

على صعيد آخر، قامت تركيا بإرسال عدد من جنودها إلى دولة مالي، بعد مصادقة البرلمان على قرار الحكومة، حيث تم تبريره بعضوية تركيا لحلف الناتو والأمم المتحدة و عدد كبير من المنظمات الأوروبية الأخرى، و التي تلزمها بالتعاون الأمني.

في الأخير، يمكن القول أن دور تركيا في منطقة الحوض المتوسط، و إن كان لا برقي إلى دور الفواعل الدولية الأخرى، إلا أنه استراتيجي و متنامي و متعدد الأبعاد والذي يوم رسميا بنشاطات إنسانية لصالح سكان المنطقة ككل، لكن الصحيفة الفرنسية لو كانار اونشيني (Le Canard enchaine)، المقربة من دوائر الاستعلامات الفرنسية، تطرقت في جوان 2012 إلى الدور المشبوه الذي تقوم به قطر، فيما يخص تقديم المساعدات، وهي حسب الصحيفة الفرنسية – عبارة عن عتاد حربي و مساعدات مالية مباشرة بالدولار الأمريكي، للجماعات المسلحة و الإرهابية بالمنطقة، على غرار الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)، جماعة أنصار الدين" و القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وهو ما صرح به معترفا سادو ديالو، رئيس بلدية غاو، لكن تبقى هذه المساعدات سرية، ما عدا المستشفى الذي تشرف عليه الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، الذي قدم لهذه الجماعة من طرف الحكومة القطرية بشكل رسمي وعلني، رغم العلاقة التي تربط هذه الحركة مع كل من القاعدة و جماعة بوكو حرام من جهتها اتهمت اللجنة الدولية للهلال الأحمر (CICR)، المنظمات القطرية بالمنطقة بالتمتع بحماية مباشرة من طرف حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO)، و ذلك خلال تنقلاتها بين المدن و القرى في الساحل الأفريقي في سياق متصل، نفى الوزير الأول القطري، حمد بن جاسم آل ثاني، ما تناقلته الوسائل الإعلام العالمية حول قضية دعم الدوحة للجماعات المسلحة و الإرهابية في الساحل

---

Organizations", TASAM Yayinlari, Strategic Report N°22, (Istanbul : 0guzhan Kose (ed), , , (December 2007) :p.27

الأفريقي، مؤكدا في عدد من المرات أن ما تقوم بإرساله بشكل دوري إلى شمال المنطقة خاصة، ما هو إلا مساعدات إنسانية .[1]

أما بالنسبة لموريتانيا، فقطر تحاول الضغط على حكومة نواكشط، في محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية، حيث كشفت مصادر صحفية عالمية، أثناء القمة العربية التي انعقدت في بداية 2016 بنواكشط، أن أمير قطر، حاول إملاء وجهة نظره على الرئيس الموريتاني ولد عبد العزيز، حول وضعية حقوق الإنسان و ضرورة إجراء إصلاحات في البلاد، وأن قطر ستستعمل قناة الجزيرة لإبراز الثورات الشعبية في موريتانيا، على غرار ما حدث في تونس، سوريا، ليبيا و مصر[2]. لكن الرئيس الموريتاني رفض إملاءات أمير دولة قطر، معتبرا ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية، مما أدى إلى انسحاب أمير قطر من قاعة الاجتماعات الخاصة بالقمة العربية، منجها مباشرة نحو مطار نواكشط، مما يوحي بتوتر العلاقة بين البلدين.

تعود خلفيات الضغط الذي حاولت الدوحة ممارسته على السلطات الموريتانية، إلى المشروع النفطي الذي تشرف عليه بالاشتراك مع توتال الفرنسية (تعود الشراكة بين توتال و قطر للبترول غلى عام 1936)، مما يعني أن الضغط سيكون قطري – فرنسي، حيث أدت حادثة المشادات الكلامية بين الأمير القطري و الرئيس الموريتاني إلى خروج مناضلي حزب التواصل الإسلامي) (5 مقاعد في البرلمان من بين 95)، في مظاهرات تطالب برحيل الرئيس ولد عبد العزيز، في وقت تمت تغطية الأحداث من طرف الغرب الذي وصف الحزب لأول مرة كحزب إسلامي معتدل يهدف لإرساء الديمقراطية بالبلاد، و هذا قبل يطالب

[1] http://www.france24.com/fr/20130121-qatar-nord-mali-groupes-islamistes (consulté le 10. (09.2015

[2] http://kiosque.lefigaro.fr/le-figaro/2016-01-12 (consulté le 22.03.2016).

حزب التواصل في 21 أفريل 2016 الموريتانيون بما أسماه با الجهاد السياسي ضد النظام الحاكم.[1]

في إطار آخر، تستقطب الثروات الطبيعية بمنطقة الساحل الأفريقي، الشركات الوطنية القطرية، لاسيما فيما يتعلق بالنفط، و تحديدا حوض تاوديني (Taoudeni)، الذي يشمل مناطق من مالي و موريتانيا، بالإضافة إلى بعض المناطق المنفصلة بالنيجر، بمساحة قدرت ب 1 . 5 مليون كلم، لكن توتال الفرنسية و سيباكس (Sipex) الجزائرية كانتا قد وقعنا على اتفاقية تعاون في هذا المجال في 2011، قبل أن يتم الاستلاء على المنطقة من طرف الجماعات المسلحة المختلفة، و التدخل العسكري الفرنسي بالمنطقة.

- **المطلب الثاني : الاطماع الإسرائيلية في حوض المتوسط :**

حاولت إسرائيل التغلغل في القارة الإفريقية من سنوات عديدة، من خلال ربط علاقات دبلوماسية و تجارية مع عدد من الدول الإفريقية، مقدمة لها كل الإغراءات المادية و المعنوية، مستغلة حاجة هذه البلدان المادية خاصة، مقابل تأييد دولي أو مجرد تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، سعيا منها لفك العزلة من خلال إقامة علاقات دبلوماسية و تجارية و ثقافية مع أكبر قدر ممكن من الدول الإفريقية.

مثلها مثل باقي الفواعل الجديدة، خاصة بمنطقة الساحل الأفريقي، حاولت إسرائيل التغلغل بالمنطقة في إطار استراتيجية عامة اتجاه القارة الأفريقية ككل، لكن منطقة الساحل الأفريقي تتميز ببعض الخصوصيات الجيواستراتيجية بالنسبة للدولة العبرية، كون الدول

[1] http://www.jeuneafrique.com/175735/politique/nord-mali-le-qatar-accus-de-financerles-groupes-islamistes-de-l-azawad

المعنية بحكمها القرب الجغرافي للمنطقة العربية، التي لطالما حاولت إسرائيل التقرب منها، خاصة الجزائر و ليبيا، و هذا ما يمكن أن تحققه في حال تغلغلها بدول الميدان.

كانت ولا زالت إفريقيا، محط اهتمام كبير للدولة العبرية منذ قيامها في 1948، على أرض فلسطين المحتلة، فإسرائيل كانت بالنسبة لإفريقيا السوداء أحد أهم النماذج الناجحة التي تشترك مع القارة السمراء في عدد من الخصائص، و التي دفعت بعدد كبير من قادة القارة الإفريقية للاتجاه صوب الاستفادة من خبرات هذه الدولة، و هذا في عدد كبير من المجالات لاسيما في مجال الفلاحة.

منذ البداية، كان الإسرائيل هدف مزدوج، يتمثل من جهة في البحث عن الشرعية الدولية للكيان، و كذا محاصرة الأمة العربية من منطلق القارة الأفريقية، مما يضعف وحدة هذه الأمة، من خلال إقامة علاقات متنوعة مع عدد من هذه الدول على مستويات عديدة، كما لا يجب إغفال الاعتبارات الاستراتيجية و الاقتصادية الإسرائيل في القارة السمراء.

من الناحية الجيوسياسية، يمكن القول أن الطرفين يتميزان بخصائص مشتركة عديدة، تتعلق أساسا بقساوة المناخ و الطبيعة و الأرض، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاستقرار الأمني، و كذا ضعف الكثافة السكانية مقارنة بالمساحة، دون إغفال عامل التنوع السكانية الإثني و العرقي و اللغوي و الديني، إضافة إلى تفوق قطاع الزراعة على قطاع الصناعة، و هو ما طرح لدى الأفارقة تساؤلات حول أسباب وطرق نجاح إسرائيل في التنمية، مقارنة مع دول القارة السمراء، ضاربين بعرض الحائط علاقاتهم التاريخية و الجغرافية و الدينية مع العالم العربي و الإسلامي، و في هذا الإطار، طرح الأفارقة تساؤل واحد و هو: كيف تمكن الإسرائيليون من تحويل ارض قاحلة و صحراوية و فقيرة من حيث الموارد إلى أراضي

زراعية؟ والإجابة كانت بان العدد القليل للإسرائيليين يقابله تقنيات عالية و تكنولوجيات متطورة في شتى المجالات.[1]

وفرنسا، من خلال تقديم خبراتها لدول المنطقة في مواجهة تصاعد المد الإسلامي ذو التوجه الجهادي، و الحد من جهة أخرى من المدة الإيراني المتصاعد في المنطقة، وفي هذا الإطار، قامت إسرائيل من استغلال العلاقات الجيدة بين دول المنطقة مع الولايات المتحدة و فرنسا، و ذلك للتغلغل باسم الجبهة الغربية، لمكافحة الإرهاب و المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها من المداخل، التي تسمح لها بتثبيت أقدامها في المنطقة، في ظل تمسك دول الساحل الأفريقي بعلاقاتها الاستراتيجية مع الغرب.[2]

من ناحية أخرى، يشكل التعاطف الإفريقي مع القضية الفلسطينية، عائقا أمام التغلغل الإسرائيلي بالمنطقة بشكل سلس، مما يفتح المجال أمام فواعل أخرى لسد أي ثغرة قد تتركها إسرائيل، على غرار ما حدث عندما قامت موريتانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في 2008، استغلت إيران ذلك لصالحها من خلال تعويض الدولة العبرية في إدارة أحد المستشفيات التي أقامتها في السابق بالعاصمة نواكشط، المتخصص بعلاج أمراض

---

[1] Georges CHAFFARD, « Une coopération technique se développe entre Israel et certains pays d'Afrique noire », le monde Diplomatique. https://www.monde diplomatique.fr/1960/01/CHAFFARD/23414 (consulté le 05.11.2015)

[2] : حمدي عبد الرحمن، المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي و أفريقيا، أنظر http : / / www . aljazeera . net / knowledgegate / opinions(10.11.2015 : تاريخ التصفح )

السرطان، حيث وفرت طهران التجهيزات اللازمة و الكفاءة البشرية من أطباء وممرضين و غيرها.[1]

تحاول إسرائيل حاليا، استعمال عدد من المداخل للتغلغل المنطقة الساحل الأفريقي بشكل خاص، بهدف لعب أدوار و التأثير عليها، سواء من الجانب الأمني أو السياسي و الدبلوماسي أو الاقتصادي أو الإيديولوجي، أو حتى من الجانب الثقافي والديني على الصعيد الأمني، تقوم إسرائيل بعرض خدماتها على دول المنطقة في مجال مكافحة الجماعات الإسلامية المختلفة و التطرف الديني، من خلال التدريب العسكري و التعاون الاستخباراتى و نقل التكنولوجيا في هذا المجال، مستغلة الفقر و الحاجة التي تعاني منهما دول هذه المنطقة، و في هذا المجال، تقوم إسرائيل بالتعاون مع دول المنطقة ككل، سواء علنا أو سرا، حيث تم خلق عدد من الشركات الأمنية، التي تقوم بتنفيذ المخططات الاستراتيجية الإسرائيل بدول المنطقة، أهمها شركتي الشبح الفضي و ليف دان، اللتان تهران على تدريب المليشيات الغير حكومية المتواجدة بالمنطقة و تسليحها، بهدف حماية بعض الشخصيات الحكومية و السياسية الموالية الإسرائيل، و تضم هذه الشركات عدد من المرتزقة الذين يبدون الولاء لإسرائيل و سياستها بالمنطقة.[2]

---

[1] Baffour ANKOMA, "Let us Recognize Israel", New African. (October 1988): p16

[2] غازي دحمان، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره علي الأمن العربي، انظر : http : / / www . aljazeera . net / knowledgegate opinions: (تاريخ التصفح 13.11.2015)

تمتلك إسرائيل عدد من الشركات، لاسيما تحت غطاء جنسيات أخرى، مثل شركتي بول باريلي للأسرار و آباك، الفرنسية الجنسية و اليهودية الأصل، و يقوم هذا النوع من الشركات بتنفيذ بعض المخططات السرية بالمنطقة، التي تهدف إلى تصعيد النزاعات المحلية و الإقليمية، و حتى الانقلابات و إسقاط الأنظمة، التي قد تعارض السياسة الإسرائيلية، بالموازاة مع تجنيد الأفارقة الذين يحتلون مناصب عليا في بلدانهم، أو حتى هؤلاء الذين من المتوقع أن يصلوا إلى مناصب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية ما، مستقبلا.

أما على المستوى الاقتصادي، فإسرائيل تسعى إلى إيجاد أسواق لمنتجاتها المختلفة في ظل المقاطعة التي تشهدها من عدد من الدول، دون إغفال العامل الديني و الإيديولوجي، حيث يتم التركيز على أسواق نيجيريا، التي تملك أكبر عدد من سكان المسلمين في المنطقة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي و الأمني (بوكوحرام)، بغض النظر عن ما تمتلكه المنطقة من موارد أولية خام، طاقوية و طبيعية، إسرائيل هي في أمس الحاجة إليها لتنمية اقتصادها المحلي، في المجالات المختلفة، كما تسعى إسرائيل إلى فتح أسواق عمل في دول المنطقة لليد العاملة الإسرائيلية بهدف خلق مناطق نفوذ على المدى المتوسط و البعيد.[1]

في نفس السياق، تملك إسرائيل عدد من الشركات الكبرى بإفريقيا ككل و التي تعمل في عدد من المجالات، الزراعية على غرار (أغريد آب)، و كذا الاستخراجية مثل (اليورانيوم بالنيجر)، بالإضافة إلى شركات تجارية (موتورولا، الرا، كون) و غيرها، و هذا تحت غطاء

[1] اماني قنديل، الباب الرابع : علاقة إسرائيل بأفريقيا و العرب، في تاليف جماعي، علاقات إسرائيل الدولية.. السباقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات، (رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2014)، ص ص 192-202.

أغلبه جنسيات أخرى غير الإسرائيلية، كما تسعى إسرائيل، لاتباع سياسة إغراق الأسواق المحلية ببضائع مستوردة بأسعار رخيصة، حيث تهدف من خلال ذلك إلى سد الطريق أمام أي تعاون إفريقي بيني، أو إفريقي عربي- إسلامي على المستوى الإيديولوجي، تحاول إسرائيل استقطاب سكان المنطقة من زاوية العامل المشترك بينهم، وهو الاضطهاد والتمييز العنصري، الذي عانى منهما الشعبين الزنجي و اليهودي، حيث تم استعمال الأول كرفيق، فيما تم حرق و ذبح الثاني –حسبهم – معتمدين على فكرة أنهما أدنى الأجناس و الشعوب المضطهدة،' وهي الفكرة التي طرحها موسى البشم، رئيس الإدارة الإفريقية على مستوى وزارة الخارجية الإسرائيلية.

على صعيد آخر، يرى الإسرائيليون أن انتشار الإسلام عامة و التطرف الديني في المنطقة ككل، يشكل تهديدا لكيانهم، و هو ما عبر عنه صراحة نائب مدير الإدارة الإفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية عندما قال : إن العالم صغير ومغلق، وإن ما يحدث في أي مكان يؤثر على المكان الآخر، وخاصة بالنسبة لما يحدث في إفريقيا التي نعتبرها جارة لإسرائيل من الناحية الجغرافية، وإذا ما تفشي الإسلام هناك فإن إسرائيل ستتضرر كثيرا".

وفي سياق متصل قام الكيان الإسرائيلي بزرع عدد من الجماعات التبشيرية للديانة اليهودية بالمنطقة، على غرار شهود يهوه، التي تقوم باستقطاب الجماعات المسيحية و حتى المسلمة لاعتناق اليهودية مقابل إغراءات مادية متعددة على الصعيد الثقافي، فلم تتمكن إسرائيل من اختراق واضح للمجتمعات في دول الساحل الأفريقي، لكنها تسعى إلى ذلك من

خلال مشروع الأخدود الإفريقي العظيم، الذي يرمي إلى توحيد الثقافات في شرق القارة على تتوسع الرقعة الجغرافية إلى غربها.[1]

من جهة أخرى، رفعت إسرائيل شعار الدولة الصديقة، لكل الدول الفقيرة بالمنطقة، و التي تعاني مشاكل تنموية و اجتماعية و سياسية، حيث تقوم حكومة تل أبيب بتقديم أنواع الدعم للمجتمع المدني، و ذلك لتجسيد مبادئ الدمقراطية، كما تقوم إسرائيل بالمساهمة في مكافحة الأمراض المختلفة في المنطقة، من خلال إقامة مراكز صحية في الأقاليم النائية، لاسيما تلك المتعلقة بمكافحة السيدا، و هذا ما أدى إلى تعاطف شعوب المنطقة معها، و في نفس السياق، قام الكيان الإسرائيلي بفتح مجال التكوين الشعوب المنطقة في شتى المجالات، كمركز جبل كارمن بمدينة حيفا الذي يقوم بتقديم دورات تكوينية في مجال التنمية للمرأة الإفريقية و مركز دراسة الاستيطان، الذي يقدم تكوين في ميدان الزراعة و التخطيط الإقليمي، بالإضافة إلى مركز آخر متخصص في تعظيم القدرات الزراعية المتاحة لإنتاج أوفر، كما أنشأت إسرائيل المعهد الأفروأسيوي للهستدروت، الذي يملك علاقات مع معظم النقابات العمالية بالمنطقة.

في الأخير، يمكن القول أن إسرائيل، كانت ولازالت تسعى إلى استقطاب دول منطقة الساحل الأفريقي، من خلال جملة من الإغراءات المادية بشكل خاص، بحثا عن تعاطف شعبي و رسمي لقضاياها المعادية للعرب و المسلمين، حتى و إن لم تشترط إقامة علاقات

[1] طرحت إسرائيل رسميا في جوان 2002 مشروع الأخدود الأفريقي العظيم أمام لجنة التراث العالمي باليونيسكو، الذي بهدف في ظاهره إلي التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتي جنوب أفريقيا، لكن في جوهره يهدف إلي إيجاد مدخل لاختراق افريقيا بكاملها.

دبلوماسية مباشرة معها، فالهدف الأسمى من إيجاد دور كفاعل دولي بالمنطقة هو اكتساب الشرعية في منطقة حدودها الشمالية عربية إسلامية، بماند يخرجها من عزلتها.

بين الفشل و النجاح الدبلوماسي، نلاحظ أن إسرائيل، من خلال تغلغلها إلى منطقة حوض المتوسط، و لو بشكل متواضع مقارنة مع مناطق شرق القارة، تمكنت من استقطاب الدعم المعنوي لهذه الدول، فيما يخص بعض القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أو حتى بشرعية وجود هذا الكيان على الساحة الدولية، كما يعتبر التواجد الإسرائيلي اليوم بالمنطقة، بمثابة النافذ التي قد تصبح في أي لحظة تهديد مباشر على الأمن العربي و الإسلامي الشمال القارة الإفريقية.

- **المطلب الثالث : التدخل المصري في المنطقة :**

يرتبط الأمن الوطني بالاستراتيجية العليا للدولة Grand Strategy أو بالاستراتيجية القومية National Strategy أو بالاستراتيجية الشاملة Total Strategy وكلها مسميات تعني المخططات التي توضع من أجل استخدام مصادر القوة القومية كافة لتنفيذ أهداف السياسة أو أهداف الأمن الوطني، والمهم أن يتم هذا الاستخدام في كل الظروف الحاضرة أو المتوقعة. ومن ثم فإن الاستراتيجية بمسمياتها– ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الوطني وهي أداة لتحقيق أهدافه، ويقصد بذلك الأهداف الرئيسة للدولة وفي مقدمها البقاء Survival في إطار من الاستقلال و الكرامة الوطنية، وسلامة الإقليم Territorial Integrity وصيانة المؤسسات والقيم الرئيسة للمجتمع. ويرى جون كولينز أن الاستراتيجية العليا تعني استخدام القوة الوطنية من أجل تلبية أهداف الأمن الوطني ضمن كافة الظروف الممكن تصورها.[1]

[1] سلوم حداد، التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد"، طا، 1994)، ص 15.

وعليه تصير الاستراتيجية تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، لتحقيق المصلحة الوطنية المتاحة، تحت جميع الظروف، لإنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات، بهدف تحقيق مصالح الأمن الوطني للدولة.[1] وسنتناول موضوع الأمن الوطني في التخطيط الاستراتيجي المصري من خلال عدة عناصر، على النحو التالي:

لفترة طويلة انحصر التفكير في قضايا الأمن الوطني للدول في سياق أنها محكومة بإطارين هما : [2]

1- **الإطار الداخلي أو البيئة الداخلية:** وتتصرف إلى مدى السيطرة على السكان؛ سواء كان ذلك من خلال القوة والعنف، أو من خلال التراضي وشبكات العلاقات غير الرسمية كالعائلات والشلل وجماعات المصالح والنفوذ أو من خلال أطر مؤسسية مختلفة يندرج فيها الأفراد والجماعات. وهذا الأمر يتطلب من الدولة السيطرة على متغيرات داخلية مهمة ورئيسة منها: السيطرة على تنظيم حمل السلاح بأشكاله المختلفة، وإيجاد الأطر اللازمة للعمل الاقتصادي والاستثماري، وتأمين الشرعية السياسية، وهندسة أنماط القوى الاجتماعية.

2- **الإطار الخارجي أو البيئة الخارجية:** وهي مرتبطة بالنظام الدولي والتفاعلات. بين الدول. وهذا الأمر يجعل الأمن الخارجي مرادفا للسيطرة على المخاطر الدولية والعمل على التمهيد للاختراقات الخارجية والحد من التجسس المضاد. والمنطق العام

---

[1] عبد العزيز حسين الصويغ، الأمن القومي العربي: رؤية مستقبلية (القاهرة: أوراق للنشر والأبحاث والإعلام، ط، 1991)، ص 15.

[2] انظر: جهد عودة، درس في التفكير الإستراتيجي والنظام الدولي الجديد، صحيفة "الأهرام"، 24-6-2006.

الذي حكم سياسات الدول، خلال القرن الماضي، هو العمل على إحباط الارتباط بين قضايا الداخل وقضايا الخارج، وإن حدث يكون تحت السيطرة الكاملة.

لكن مع ظهور النظام الدولي الجديد في تسعينيات القرن العشرين شعر مخطط و الإستراتيجية والأمن أن هناك بيئة جديدة للأمن، آخذة في البروز، ألا وهي البيئة المحلية العالمية التي تعبر عن ارتباطات تفاعلية عبر الحدود لا تستطيع الدول إيقافها.

وفي ظل هذه البيئة الجديدة فإن تأسيس البنية الجديدة للأمن يعتمد على المعايير التالية:[1]

1 – إن النظام الدولي الجديد هو جديد لتوافر معيارين: أولهما، اختلاف شكل السيطرة الدولية.

2– الاختلاف في مدى السيطرة داخل الوحدة الرئيسة للنظام الدولي وهي الدولة والمعيار الأول، متعلق بتوزيع القوة داخل النظام الدولي ككل. والمعيار الثاني، متصل بتوزيع القوة داخل الدولة ذاتها.

3–انخفاض مستوى السيطرة داخل الدولة على سلوك الأفراد والجماعات والعمليات وربما المؤسسات الوطنية، مما أدى إلى بروز اشتباك هذه التكوينات في سلوك خارجي، بحيث لا تصبح الدولة هي الوحيدة المتحكمة فيه. ومثال ذلك منظمات المجتمع المدني وعلاقاتها الخارجية.

---

[1]انظر: جهد عودة، درس في التفكير الاستراتيجي والنظام الدولي الجديد، صحيفة "الأهرام"، مصدر سابق.

4- إعادة توزيع القوة الدولية أدى إلى أن أصبح النظام الأمني الدولي يعتمد على ائتلافات دولية، حول موضوعات بعينها وتنفيذ قرارات محددة.

5- أسهم الفاعلون السابقون في إيجاد مساحة من التفاعل الاجتماعي المؤسسي الدولي العابر للحدود أفقيا ورأسيا، أي بين الدول كوحدات في النظام الدولي للقوة، وبين مستويات التنظيم الاجتماعي الدولي؛ كالتي بين المهن أو الأنشطة أو المجالات.

6-هكذا تتبع ديناميكية هذا المجال أو البيئة الجديدة للأمن ولها هوية أمنية خاصة لم تكن معروفة أو معتادا عليها خلال الحرب الباردة، وعدم الوعي بوجود هذه البيئة أو الاستخفاف بها ربما يكون مدخلا لنشر عدم الاستقرار في العالم العربي ومصر.

وثمة من يرى أن المنطق العام الذي حكم الخبرة المصرية في مجال التخطيط الاستراتيجي هو التمسك بأن تكون مصر جزءا غير منفصل من المنطقة العربية. وفي سبيل ذلك، قبلت مصر ضغوطا كبيرة، عليها وعلى المنطقة، بسبب رغبتها في أن ترى نفسها مدخلا للإقليم العربي. لكن ذلك لم يمنع مصر من محاولة التكيف مع الضغوط الدولية من ناحية، واستمرارها في الوقت نفسه كمدخل رئيس للمنطقة من ناحية أخرى، ووفقا لأصحاب هذه الرؤية، تم ذلك من خلال ثلاث مراحل للتخطيط الاستراتيجي المصري.

## المبحث الثالث: انعكاسات تحديات حوض المتوسط على دول المنطقة

### المطلب الأول : الانعكاسات الأمنية

على الرغم من غلبة الإطار الصراعي جنوب _جنوب التي تبقى نزاعات إقليمية في الميدان أكثر احتمالا من سيناريو المواجية شمال _جنوب وهو الطرح الذي تؤكده في منطقة

المغرب العربي مؤشرات التصعيد في إدارة نزاع الصحراء الغربية إلا أن استخدام القوات العسكرية لدول المغرب العربي منفردة أو مجتمعة في إطار نزاع مع الدول الشمال[1]يبقى سيناريو واردا ومجرد طرح هذا الاحتمال في رزنامة السيناريوهات الغربية يكفي لإثارة مخاوف دول شمال المتوسط من هذا التأييد المحتمل _من المنضار الغربي _ لاسيما في حالة بروز أنظمة معادية في المغرب العربي وهنا يبقى سيناريو صعود الإسلاميين إلى السلطة من بين الاحتمالات المغذية لمخاوف الدول الغربية التي تخشى تأثير هذا المعطى الصراعي على الخريطة الإستراتيجية للمنطقة ويمكن تحديد هذه السيناريوهات المطروحة في الخيال الاستراتيجي الغربي على النحو التالي.

1_احتمال بروز توتر صراعي شمال_جنوب من خلال سيناريو اندلاع نزاع بين قوة عسكرية مغاربية موحدة مع قوة اورو متوسطة واذا ما تغيرت المعطيات السياسية الداخلية و الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي في اتجاه التكتل _ ولو على المدى البعيد _ فان هذا السيناريو يبقى احتمالا مطروحا لا يمكن إقصاؤه في الحسابات الإستراتيجية الغربية.

وهنا يمكن أن تدرج مخاوف إسبانيا من عودة المغرب من مركز تفاوضي استراتيجي قوي للمطالبة باسترجاع أراضي سيته و مليلية كما أن ليبيا لم تخف إلى غاية انفراج علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي في مطلع 2004 [2]في نفس العام الولايات المتحدة وليبيا تفتحان مكتب لرعاية المصالح في عاصمتي البلدين، وواشنطن تخفف من عقوبات انتقال المسؤولين الليبيين .وفي 23 مارس من نفس العام القذافي يقابل

---

[1] 1 yahia.zoubir , American foreign policy in the maghreb : conflicting us interests in promoting democracy , containing radical Islamism , and assuring regional stability " in mondialisation et security pour tous on insecurity partagée ? (Algiers: edition ANEP, 2003), p. 181-182.

[2]. ديريك فاندويل " العلاقات الميبية الأمريكية " المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر المحاضرة الشيري السادسة عشر لمموسم الثقافي ، ( ، 2005ص ص 7-

وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي في طرابلس[1]، وهو اللقاء الأول له مع مسؤول أمريكي خلال 30 عاما ، إضافة إلى رفع مستوى التمثيل بين البلدين إلى مستوى مكاتب اتصال في نفس الشهر. وبعده الولايات المتحدة ترفع بعض العقوبات الاقتصادية في سبتمبر 2004 ، واتبعت واشنطن هاته السياسة تجاه ليبيا بإعلانها أنها ستعيد كامل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتحذف اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 2006 و هذا اعتبره الليبيون مكسبا ايجابيا نحو رجوع ليبيا إلى الساحة الدولية .

ويعتبر تاريخ 30-6-2006 مؤشرا إيجابيا على بداية التحسن الحقيقي في العلاقات ، خاصة بعد رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى السفراء (زيارة نيغروبونتي، نائب وزيرة الخارجية الأمريكية إلى طرابلس 2007 -4- 16 .

أما في عام 2008 وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس تعقد مباحثات مع نظيرها الليبي عبد الرحمن شلقم، في أول اجتماع من نوعه منذ 36 عاما. ثم تتوصل البلدين إلى صفقة تعويضات[2] العائلات ضحايا حادث لوكربي التي حدثت خلال الثمانينيات ويرجع البترول الليبي للتدفق نحو الطرف الأمريكي وهذا كان جليا في حضور ممثلي الشركات النفطية الأمريكية الاجتماع الذي عقد بين الدولتين مطلع 2003 لتسوية أزمة لوكاربي و إتمام صفقة تخلي ليبيا عن ما يسمى أسلحة الدمار الشامل و إظهار النوايا الجيدة والحسنة تجاه العالم الغربي مقابل شطبها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب وهذا ماحصل .

---

[1]. الهادي شموف "عودة العلاقات الميبية الأمريكية هل هو الرهان عمي الديمقراطية أم هو الاستثمار الأمريكي لمدكتاتوريات العربية

http://www.libya4ever.com

[2]. كمال إبراييم علاونة " تنظيم العلاقات الميبية الأمريكية الجديدة وفق اتفاقية 14آب " 2008ص

وتعتبر فرنسا كذلك من أكثر الدول الغربية تفاعلا مع هذا السيناريو وذلك الاعتبارات تاريخية استعمارية و ديمغرافية الهجرة تربطها بدول منطقة الغرب العربي و في هذه الحالة فإن مغربا عربيا متكتلا يمكن أن يشكل قوة ردعية حقيقية في المنطقة ضد قوة معتدية محتملة من الخارج . احتمال اندلاع حرب شاملة في الشرق الأوسط بحيث يشكل فيها المغرب العربي جبهة خلفية رادعة خاصة في حالة مشاركة مصر التي لها امتدادات إستراتيجية طبيعية غربا نحو المغرب العربي ، مما يعطي النزاع العربي – الإسرائيلي بعدا قوميا و حضاريا شاملا يفتح المجال لمشاركة عسكرية مغاربية .ويؤيد طرح هذا السيناريو الصراعي الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي مارك هيلر Mark Hiller الذي يعتقد أن احتمالات التوتر الأمني في حوض البحر المتوسط ليست مطروحة في إطار شمال جنوب و جنوب جنوب بقدر ما هي مطروحة في إطار جنوب شرق جنوب شرق الصراع العربي الإسرائيلي و جنوب غرب جنوب غرب منطقة المغرب العربي .ومما يلاحظ في هذين السيناريوهين المطروحين توافق المصالح الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية في التصدي لتهديد الجنوب ولو أن الأوربيين يبدون أكثر عرضة لهذا الخطر المحتمل بحكم عامل التقارب الجغرافي بين جنوب أوروبا و شمال إفريقيا حيث لا يفصل ضفتي المتوسط في مضيق جبل طارق أكثر من 12 كلم فيما لا تبعد ايطاليا عن تونس سوى ب 150 كلم ومن هذا المنطلق تنظر الدول الغربية للتهديد الليبي إزاء كل من ايطاليا اليونان أو مالطا بنفس المستوى الاستراتيجي [1].

**المطلب الثاني : الانعكاسات السياسية**

---

1. https://www.agropolis.fr/pdf/gestion-projets/fiches-synthese-arp-parme-2011-version-arabe.pdf

يمكن أن تتجلى تداعيات الانقسامات السياسية الحاصلة في المشرق العربي على دول المنطقة المغاربية بنوع من الضعف لمواقف وقرارات مجموعة الدول الأخيرة وخاصة منها الجزائر في المحافل الدولية بشأن القضية الفلسطينية، كقضية جوهرية للدول العربية، وقضية وجود، وبشان قضايا عربية أخرى، بحيث لم تعد تجد هذه القرارات السند نفسه من قبل دول عربية تقدمية كما كان الحال قبل انتفاضات 2014 ، حيث تعرضت هذه الدول لحروب عليها ولأزمات أمنية حادة، لم تعد تترك لها مجالا للانشغال أصلا بالقضية الفلسطينية كما يرشح امتداد الانقسامات المذهبية من المشرق إلى المغرب، وانتشارها بدرجة قد تهدد التوازنات القديمة في المجتمعات المغاربية، ومنها التوازنات السياسية، و يحتمل أن تتحول البلدان المغاربية المستقرة نسبيا إلى بلدان جذب للهجرة الإفريقية، بحيث تصبح مقصد للاستقرار بها بعد أن كانت بلدان عبور، وذلك أمام وصول أحزاب اليمين إلى الحكم في أوروبا المعادية للمهاجرين، وأمام الإجراءات المتشددة التي تلجأ إليها في المجال الدول الأوروبية، هذا من الجانب الأوروبي، ومن الجانب الإفريقي بسبب عاملين، الأول يتعلق بفقدان الأمن البيئي نتيجة المشكلات البيئية وعلى رأسها مشكلة تغير المناخ التي تتداعى في منطقة الساحل بالجفاف والتصحر، مما ولد ظاهرة" اللاجئين المناخيين واللاجئين الاقتصاديين ، ويتعلق العامل الثاني بفقدان الاستقرار والأمن نتيجة انتشار نشاطات الجماعات والتنظيمات الإرهابية وشبكات الاتجار في الممنوعات، مما يدفع السكان المحليين إلى الهروب من مناطقهم والهجرة خوفا من التعرض للقتل والنهب والتجنيد الإجباري في صفوف مقاتلي الجماعات الإرهابية.

**المطلب الثالث : الإنعكاسات الاقتصادية**

أصبح ضمان الحصول على موارد الطاقة المتعلقة بالغاز الطبيعي هدفا محورية في السياسة الخارجية التركية. فقد تفاوضت تركيا بشأن علاقات طاقة شاملة مع أكبر مصدرين للغاز لديها، وهما روسيا وإيران. وكانت التفاعلات المرتبطة بالغاز الطبيعي دار دومة سلمية

في ما بينها. والتعاون في مجال الطاقة له أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للعلاقات الأذربيجانية–التركية، حيث تعد أذربيجان أحد أقرب حلفاء تركيا وثالث أكبر موردي الغاز لها.[1]

يختلف الوضع في شرق البحر الأبيض المتوسط إلى هذا الحد؟ وما الجديد في نهج تركيا؟ أولا، مصالح تركيا في مجال الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط تصاحبها إمكانية استعراض أنقرة قدرات القوة الصلبة، ولتفسير السياسات التركية، في هذه الحالة، يمكن تعريف مفهوم قوة الطاقة" كما رسم ملامحها الأستاذ مايكل تي كلير بأنها "استغلال المزايا دولة ما في إنتاج الطاقة والتكنولوجيا لتعزيز مصالحها العالمية وتقويض مصالح منافسيها وأوضح كلير كيف يمكن أن يعزز نوع محدد مدفوع بأمن الطاقة من ممارسة السلطة السردية للقوة الصارمة القوة الناعمة الكلاسيكية.

وفي ما يتعلق بأهداف تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، تمارس قوة الطاقة لضمان أن بوسع أي دولة أمنة من حيث احتياجات الطاقة أن تكون أيضا طرفا فاعلا رئيسية للطاقة في المنطقة. ومع ذلك، فإن استعراض أدوات القوة الصلبة التقليدية، مثل نشر السفن العسكرية في المياه المتنازع عليها يستغل أيضا لإثبات موقف تركيا الحازم تجاه تأمين مصالحها في مجال الطاقة والقوة الإقليمية.

ومن منظور أوسع، كان وضع القوة الإقليمية التركية في تطور مستمر في العقد الماضي. وفي أعقاب الاضطرابات العربية، خسرت تركيا شركاءها السابقين في الشرق الأوسط، وأصبح الوضع السوري على رأس أولويات الأجندة الإقليمية التركية. لقد كان لتركيا أهداف متعددة في الخريطة في الصراع السوري، وقد أظهرت أن الصراع المتاخم لها مباشرة

[1] . أحمد دلاوي ، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره علي الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العليم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص دراسات مغاربية ،( جامعة الذكير ميلاي الطاهر ، كلية الحقيق والعليم السياسية ، سعيدة،) ، 2016ص 6

لا ينبغي تسويته دون مشاركتها الفعالة فيه. لقد كان من الواضح بالنسبة لأنقرة أن تسوية الصراع السوري قد تعيد إلى حد كبير رسم معالم توازن القوى الإقليمي. ونتيجة لذلك، فهي لم تكن راغبة في إهدار فرصتها في صياغة الوضع الراهن الجديد. ولكن بينما يستعيد بشار الأسد الحكم في سوريا، يبدو أن المرحلة النهائية في سوريا لن تزيد من المساحة المتاحة لتركيا للمناورة في الشرق الأوسط بقدر ما كانت أنقرة تعقد الآمال. ولذلك، فإن تركيا متحمسة بشكل متزايد لاستعراض قوتها في المناطق الإقليمية المجاورة الأخرى أيضاً.

لقد سعت هذه الورقة إلى التأكيد على أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط يمكن أن تع ذات أهمية رئيسية لتركيا، في الوقت الذي تسعى فيه أنقرة إلى فرض سلطتها في هذه المنطقة، يعكس هذا الطموح أهمية بحث تركيا عن موارد الطاقة. ولا ينبغي للمرء أن يتجاهل حقيقة مفادها أن احتمالات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قد تلاشت أساسية، وبالتالي أصبح لدى تركيا دوافع أقل تسوقها إلى الإحجام عن الدخول في صراع مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنطقة مثل قبرص أو اليونان.

في الوقت الراهن، لا تزود منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تركيا بالغاز، اللهم باستثناء صفقات السوق الفورية بين الحين والآخر مع مصر. ومع ذلك، تتجلى هذه المسألة بوصفها نقطة حاسمة على جدول أعمال السياسة الخارجية التركية، طالما أن أنقرة لا تنظر إلى المنطقة من منظور أمن الطاقة فحسب، بل أيضا من خلال صراعها الطويل الأمد مع قبرص وفي السياق الأوسع للمنافسة الإقليمية الكبرى على السلطة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وتماشيا مع ما تقدم، تقترح هذه الورقة أنه يمكن تحديد ستة عوامل رئيسية على الأقل في ما يتعلق بتزايد انخراط تركيا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط:

1. سعي تركيا ذاتها، بعد أن شجعتها الاكتشافات الناجحة التي حققتها بلدان أخرى، إلى امتلاك احتياطيات محتملة من الغاز في مياهها الإقليمية يمكن أن تعود على الدولة بفوائد اقتصادية.

2. تذكير الجهات الفاعلة الإقليمية في جميع المنتديات الممكنة بأن تركيا لا تريد أن تستبعد من تشكيل أجندة إقليمية جديدة للطاقة وأنها على استعداد لحماية مصالحها

3. إرسال رسالة إلى الأطراف الإقليمية مفادها أن تركيا يمكن أن تكون دولة معبر للطاقة لنقل الغاز من المنطقة إلى أوروبا، ما يمكن أن يرتقي بدور تركيا كمركز للطاقة، ويثبت أن أنقرة يمكن أن تقوض المشاريع المنافسة مثل خط أنابيب شرق البحر المتوسط

4. التعاطي مع المطالبات التركية المعنية بمنطقة اقتصادية تركية خالصة، وممارسة ضغوط على الحكومة القبرصية لتقاسم عائدات الغاز المتوقعة مع جمهورية شمال قبرص التركية.

5. إشراك مزيد من دول المنطقة في دعم أهداف تركيا على غرار ما شهدنا في اتفاقية الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، لضمان تعزيز تركيا موقفها بينما تمنع الدول الأخرى من كسب نفوذ.

6. واستعراض قدرات أنقرة العسكرية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.[1]

[1] .https://www.alahednews.com/article.php?id=23449&cid=124

# خاتمة

**خاتمة:**

يعتبر البحر الأبيض المتوسط من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، إذ يتموقع وفق بعض نظريات العلاقات الدولية في قلب العالم. ونظرا لأهميته التاريخية والجغرافية والاستراتيجية، يتعاظم تسابق النفوذ على محيطه بشكل عام وعلى ما يحتويه من موارد طاقية هائلة بشكل خاص ولا يقتصر ذلك الاهتمام على الدول التي ترتبط بحدود مباشرة مع البحر المتوسط، بل ترى فيه القوى العظمى موطئ قدم استراتيجي لتعزيز نفوذها من خلال قواعدها العسكرية وتدريباتها ومناوراتها، الأمر الذي يضع المنطقة في مشهد سباق نحو التسلح بغية إحداث نوع من السيطرة عليه لضمان جملة من الامتيازات؛ كحماية مصالحها الاقتصادية وتعزيز أمنها القومي، ولعب دور بارز في معادلة المنطقة السياسة.

وقد ساهم هذا الوضع في تعقيد مشهد الصراع بين مختلف القوى البحرية المتنافسة في حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى جعله قابلًا للاشتعال لاسيما مع كثرة المتنافسين إقليميًّا ودوليًّا من جهة، ووجود خلل هائل في توازن القوى بين أطراف الصراع من جهة أخرى يتبوّأ البحر الأبيض المتوسط موقعًا إستراتيجيًّا مهمًّا ، وقد أصبح بحكم موقعه هذا محطَّ أنظار القوى الإقليمية والعالمية على حدّ سواء، وصار سببًا في اندلاع صراعات بين لاعبين مختلفين والدول التي تحاول بسط نفوذها على هذه المنطقة تريد أن تستفيد من مواردها الطبيعية الغنية، إلى جانب موقعها الإستراتيجي. وتأتي روسيا في مقدمة البلدان التي جعلت شرق البحر الأبيض المتوسط هدفًا تريد الوصول إليه.

وفي هذا الصدد خطَت روسيا التي تطور إستراتيجيات عديدة للوصول إلى تلك المنطقة منذ سنوات طويلة– خطوة أخيرة تجلّت في التدخل في الحرب السورية، ودعم نظام الأسد علنًا، أما النقطتان المهمّتان اللتان استعملتهما روسيا للتدخل في الحرب السورية، فهما ميناء اللاذقية وميناء طرطوس، إذ استطاعت من خلال هذين الميناءين أن تحيي وجودها في المنطقة مرّة أخرى، ووجدت الفرصة لبلورة التطورات الحاصلة في الحوض الأوسط تبعًا

لمصالحها يتبوّأ الوجود العسكري الروسي وسياسات الطاقة مكانًا مهمًّا في الإستراتيجية التي تتبعها روسيا في البحر الأبيض المتوسط.

وقد تأثرت هذه السياسات مباشرةً بالعلاقة التي طوّرتها موسكو مع القوى الإقليمية، إذ بنت تقاربًا مهمًّا مع تركيا وإيران، ولم تستطع أن تؤسّس التقارب المنشود مع مصر وإسرائيل. وزعزعت روسيا التوازنات في الحوض الأوسط عبر إستراتيجياتها في البحر الأبيض المتوسط، وأدّت دور الوساطة في بناء تحالفات جديدة في المنطقة.

وفي هذا السياق غيّرت مسار الحرب السورية عن طريق التقارب مع أنقرة، وشكّلت إسقاطات جديدة لمستقبل المنطقة بفعل تقلّص النفوذ الأمريكي وبفضل العلاقة القريبة التي بنتها موسكو مع إيران استطاعت روسيا أن تحصل على النتائج المرجوّة من الحرب السورية، وأن تقلّل من ثقل البيت الأبيض في المنطقة. وقصارى الكلام، بدأت روسيا بتغيير التوازنات في منطقة الشرق الأوسط عبر إستراتيجياتها في البحر الأبيض المتوسط، وجعلت المكتسبات الأمريكية في خطر، وقد أثّر هذا الوضع في علاقات التحالف في المنطقة، حتى تحوّل عامل القوة والنفوذ لمصلحة موسكو.

في إطار هذا المشهد تتجلى إسقاطات روسيا المستقبلية في البحر الأبيض المتوسط على النحو الآتي:

- مواصلة العلاقات القريبة مع تركيا، وبناء تحالفات جديدة في المنطقة، من أجل زيادة نفوذها في الشرق الأوسط.
- حماية موقعها المشترك مع إيران، والاستمرار في التعاون العسكري.
- نقل موارد الطاقة من شرق البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا وإيران.
- إنهاء عملية أستانا بنجاحٍ؛ لإيقاف الحرب في سوريا.
- الاستمرار في العلاقات الحسنة مع دول المنطقة لمكافحة الإرهاب.
- تحقيق التقارب مع النظام المصري في المجالين العسكري والاقتصادي.

- منع إسرائيل من ممارسة ضغوطات عليها من خلال سوريا تحديدًا.
- ملء الفراغ الذي يخلفه النفوذ الأمريكي الذي بدأ ينحسر تدريجيًّا في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتحول في نهاية المطاف إلى دولة تملك النفوذ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط.

# قائمة المصادر و المراجع

**قائمة المصادر و المراجع:**

**الكتب :**

1. أسامة عبد الرحمان ، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي** ، مصر [د.د.ن] ، ط1 ، 2011 .

2. هايل عبد المولى طشطوش ، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012 .

3. ممدوح شوقي كامل،**الأمن القومي و الجماعي الدولي**،دون طبعة ، القاهرة دار النهضة العربية ، 1985 .

4. أنيسة أكحل العيون، **الأمن – أي انحراف في المجتمع الدولي – من الأمن الجماعي الى الأمن الاجتماعي**، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق ط1، 2012.

5. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت :دار النهضة العربية، د س ن.

6. جون بيليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

7. أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007.

8. نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

9. جينيفر ستيرلنغ فوكر، **الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.

10. كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي،2004.

11. مبروك غضبان، **مدخل الى العلاقات الدولية**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

12. تيموثي دن، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، في: جون بيليس وستيف سميث ،محرران، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

13. يوسف محمد الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013.

14. جينيفر ستيرلنغ فوكر، **الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.

15. كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين، **مبادئ العلاقات الدولية**، ترجمة: حسام الدين خضر، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013.

16. سليمان عبد الله الحربي،" **مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ،( بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،) 2008 .

17. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ،الجزائر :المكتبة العصرية ، 2005.

18. سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، سلسلة دراسات إستراتيجية :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد.169.

19. الحيدري إبراهيم، **مدرسة فرانكفورت من نقد الفكر إلى نقد المجتمع**، متوفر علىwww.ahewar.org.

20. خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض :مركز الدراسات .والبحوث، 2009 .

21. جون بيلس وستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، .مركز الخليج للأبحاث، 2004 .

22. سعيد، محمود شاكر، خالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، الرياض :جامعة نايف للعلوم الامنية،2010 .

23. ريمون حداد، العلاقات الدوليّة، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.

24. هبة أحمد نصار، **الاستجابة للعولمة وديناميكيات السكان**، الأمم المتحدة، الإسكوا، 2003.

25. امارتيا صن، التنمية حريّة، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، مطابع السياسة، الكويت، مايو 2004.

26. جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول 2003.

27. بيتر ستالكر، **أثر العولمة على الهجرة الدوليّة**، منظّمة العمل الدوليّة، جنيف، 2000.

28. ابراهيم عاصم، الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، جامعة الدول العربية، وحدة البحوث والدراسات السكانية، القاهرة، 2003.

29. مارتن خور، **العولمة:** إعادة نظر، ترجمة عدنان عبد الحفيظ القيسي، الشركة العالمية للكتابة، الكويت، 2003.

30. وليد صليبي، **الخيانة الاقتصادية**، تقرير عن صندوق النقد الدولي، بيروت، 2002.

31. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 285، مطابع السياسة، الكويت، 2002.

32. بطرس غالي، **حقوق الإنسان بين الديمقراطيّة والتنمية**، السياسة الدوليّة، مؤسسة الاهرام، العدد 114، تشرين الأول 1994.

33. قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية:** النفط السوري نموذجا، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).

34. سعد شاكر شبلي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط،** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013).

35. العيد دحماني وآخرون، **ملتقى وطني حول الصرع والتعاون في المتوسط،** كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2019/07/06.

36. سلوم حداد، **التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد"، ط، 1994).

37. عبد العزيز حسين الصويغ، الأمن القومي العربي: رؤية مستقبلية (القاهرة: أوراق للنشر والأبحاث والإعلام، ط، 1991).

**المذكرات و الرسائل:**

1. تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ملود معمري، تيزي وزو، 2014.
2. توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني،** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.
3. حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.
4. خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.

5. خديجة محبوب محمد الصالح، "النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي . 1973 حتى حرب الخليج الثانية" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم).
6. عبد الناصر جندلي، ان**عكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2004-2005.
7. عمار بالة، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجاً**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018.
8. عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.
9. محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

**المجلات:**

1. اماني قنديل، الباب الرابع : علاقة إسرائيل بأفريقيا و العرب، في تاليف جماعي، علاقات إسرائيل الدولية.. السباقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات، (رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2014).
2. انظر: جهد عودة، درس في التفكير الإستراتيجي والنظام الدولي الجديد، صحيفة "الأهرام"، 24-6-2006.

3. خطار أبوذ ياب، البعد المتوسطي في تعزيز حوار الحضارات، على الموقع :
4. سليمان عبد الله حربي،"**مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده :دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 .
5. صالح زياني وآخرون، السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد1، سبتمبر 2011.
6. طرحت إسرائيل رسميا في جوان 2002 مشروع الأخدود الأفريقي العظيم أمام لجنة التراث العالمي باليونيسكو، الذي بهدف في ظاهره إلى التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب أفريقيا، لكن في جوهره يهدف إلى إيجاد مدخل لاختراق افريقيا بكاملها.
7. طه عودة، الانفتاح التركي على أفريقيا، دراسة منشورة عبر موقع المسلم للدراسات الأكاديمية سبق لتركيا أن شيدت حديقة الصداقة التركية – النيجيرية في2012.
8. مصطفى مرسي، **الهجرة وتداعيات العولمة**، مجلة شؤون عربية، الاهرام، العدد 116، 2003.

**مراجع باللغة الأجنبية:**

1. Active Engagement, Modern Defence: Strategic concept for the defence and security of the members of the north Atlantic organization, in: http://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept2010-eng.pdf le 27/08/2013.
2. Alain VICKY, « La Turquie à l'assaut de l'Afrique », Le Monde diplomatique, 2011 (Mai 2011), p5. " تضاعفت قيمة الصادرات التركية للقارة الأفريقية ككل من 1.5 مليار دولار عام 2001 إلى 10 مليار دولار في 2009.
3. Alexander MURINSON, The Strategic Depth Doctrine Of Turkish Foreign Policy, Middle Eastern Studies, No42, (November 2006), pp. 951-952
4. Audrey Lenoël, Y. M.-G. (2018). Chapitre 3 – Migrations ouest-africaines vers les pays méditerranéens et travail agricole. Dans

CIHEAM, MediTERRA 2018. Paris: Presses de Sciences Po,pp65-66..

5. David, A. (2018). Chapitre 1 - Migrations en provenance et à destination des pays méditerranéens. Dans CIHEAM, MediTERRA 2018. Paris: Presses de Sciences Po,p1

6. Gandilhon, M. (2016). Les drogues illicites en France: un marché en forte croissance. Sécurité globale , p29.

7. Hamel, T. (2016). La lutte contre le terrorisme et la criminalité: Un changement de paradigme ? Une vision algérienne. Sécurité globale .

8. http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/03/04/la-turquie-puissance-montante
enafrique_4876962_3212.html#f2DalLAiffziibwh.99

9. Jaulin, T. (2016). Migrations en Méditerranée: la crise de l'asile. Politique étrangère , hiver .

10. Julien Brachet, J. B. (2018). Au Sahara, voyager devient un crime. 1. (l. monde, Éd.) france. Récupéré sur https://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/06/01/au-saharavoyager-devient-un-crime_5308325_3212.html

11. Kerkeni, E. (2018). La coopération Europe / Sahel-Maghreb au défi de la crise migratoire. Les Cahiers de l'Orient

12. Lounnas, D. (2013). La stratégie algérienne face à AQMI. Politique étrangère , automne .

13. Masson, M. (2011). Les groupes islamistes se réclamant d'AlQaïda au Maghreb et au Nord de l'Afrique. Confluences Méditerranée .

14. Mustafa SAHIN, "Development Aid in African countries and TIKA" in: Common Strategic Vision Development Project Diplomatic Representatives of Turkey and African Countries, 3rd Workshop Final Report. "Development Aid in African Countries and Turkish Civil Society Organizations", TASAM Yayinlari, Strategic Report N°22, (Istanbul : 0guzhan Kose (ed), , , (December 2007) .

15. Samoud, W. (2018). Tunisie, pays de destination et de transit pour les migrants d'Afrique subsaharienne": Les principaux chiffres à retenir. huffpostmaghreb , .
16. Xavier Raufer, S. Q. (2019). Faits & Idées. Sécurité globale ,p200.
17. http://www.france24.com/fr/20130121-qatar-nord-mali-groupes-islamistes (consulté le 10. (09.2015
18. http://kiosque.lefigaro.fr/le-figaro/2016-01-12 (consulté le 22.03.2016).
19. http://www.jeuneafrique.com/175735/politique/nord-mali-le-qatar-accus-de-financerles-groupes-islamistes-de-l-azawad.
20. Georges CHAFFARD, « Une coopération technique se développe entre Israel et certains pays d'Afrique noire », le monde Diplomatique.
21. https://www.mondediplomatique.fr/1960/01/CHAFFARD/23414 (consulté le 05.11.2015)
22. Baffour ANKOMA, "Let us Recognize Israel", New African. (October 1988)